الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم اقتصادية
رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم اقتصادية
تخصص:اقتصاديات التمويل و البنوك

عنـــــــوان الـموضـــــوع:

مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطالبتين:
- نسيمة عيشاوي
- *حدة فرحات*

تحت إشراف الأستاذ:
- نذير عبد الرزاق

أعضاء لـجنـــة الـمنـاقـشـة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
عيشاوي علي	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	رئيسا
عبد الرزاق نذير	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
ناصر مغني	أستاذ مساعد	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017

شكر وعرفان

أحمد الله على جزيل نعمه ، وأشكره على منه وكرم جوده وعطاه
وأصلي على خاتم أنبيائه، محمد صلى الله عليه وسلم وعلى من ولاه.
نتقدم بأخلص عبارات الشكر الجزيل والعرفان إلى المشرف نذير عبد الرزاق، على نصائحه القيمة وتوجيهاته
التي قادتنا لإتمام هذا العمل.
كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى أساتذة قسم العلوم الإقتصادية خاصة وأساتذة الكلية عامة،
على عدم البخل والشح بالعلم والنصائح والإرشادات العلمية.
كما نتقدم بالشكر إلى طاقم مكتبة باب الجامعة
على طيب وحسن التعامل.

والشكر موصول إلى كل من ساعدنا أو دعا لنا في ظهر الغيب.

نسيمة * حدة

إهـــداء

الى رمز الحب والعطاء و الوفاء الى من وضعت الجنة
تحت قدميها ال من حرمت نفسها واعطتني
الى من ربتني بلطف الى تلك المرأة العظيمة التي
علمتني معنى الحياة
امي العزيزة حفظها الله
الى اعظم رجل الى رمز الجد والعطاء الى الذي تعب
كثيرا من اجل راحتنا وافنى حياته مناجل تعلمي
الى أبي الغالي اطال الله عمره
الي سند حياتي ورفق دربي ومصدر ثقتي **الى زوجي**
العزيز حفظه الله ورعاه
الى فرحة قلبي وهبة ربي ابني الغالي **سيف**
الى والدي زوجي رعاهم الله
الى العائلة الكبيرة
الى من قاسموني افراحي واحزاني اخي واخواتي
الى الاستاذ المشرف والى كل اساتذة الكلية
الى من جمعتني بهم الدراسة اصدقائي

فرحات حدة

إهداء

إلى النبع الصافي والقلب الدافئ
إلى من أفنى حياته من أجل تعليمي وتوسيمي
في درجات العلى والسمو
إلى ذلك الرجل الكريم إلى سند حياتي وضيائها
أبي الحبيب أطال الله عمره
إلى من اكتوت بنار صيف، لأنعم بدفء الشتاء ، إلى من
احترقت لأحيا بعزة وصبرت لأنجح
إلى من كانت ملجأ همومي وراحة أتعابي ، إلى أرق صدر
وأعز حبيبة ، وألطف إنسانة
أمي الغالية أطال الله عمرها.
إلى أعز الناس على قلبي و أقدس راية في الحب ، إلى
من نقش الله اسمه على صدري
إلى من كان ولا يزال قدوتي ورمز فخري ، إلى روح **أخي**
المحب رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه
إلى من أقاسمهم طيب العيش ومره **إخوتي** رعاهم الله.
إلى كل من خطى معي خطوات درب العلم **أصدقائي**
وصديقاتي.
إلى كل من علمني حرفا من **معلمين وأساتذة** خاصة الأستاذ
المشرف
نذير عبد الرزاق.
إلى من جمعني بهم القدر وفرقني عنهم القدر
إلى كل من وسعهم قلبي ونسيهم قلمي.

نسيمة عيشاوي

فهرس
المحتويـــــات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	أ
فهرس المحتويات	د
قائمة الأشكال والجداول	و
مقدمة	*1-6*
الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات	
تمهيد	**8**
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**9**
المطلب الأول: تعريف وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**9**
المطلب الثاني: أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**12**
المطلب الثالث: مجالات تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**15**
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الصادرات	**18**
المطلب الأول: مفهوم وطرق التصدير	**18**
المطلب الثاني: أهمية الصادرات	**19**
المطلب الثالث: دوافع التصدير	**21**
ملخص الفصل	**23**
الفصل الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات في الجزائر	
تمهيد	**25**
المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**26**
المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**26**
المطلب الثاني: المشاكل والمعيقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**34**
المطلب الثالث: البرامج والهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**36**
المبحث الثاني: استراتيجيات ترقية الصادرات وقيود التصدير في المؤسسات	**44**

الصغيرة والمتوسطة الجزائرية	
المطلب الأول: استراتيجية ترقية الصادرات	**44**
المطلب الثاني: مشاكل التصدير في الجزائر	**48**
المطلب الثالث: قيود التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية	**51**
المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات 2014-2000	**56**
المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخاص والتشغيل	**56**
المطلب الثاني: تطور هيكل الصادرات خارج المحروقات	**59**
المطلب الثالث: التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات النفطية وغير النفطية الجزائرية	**63**
خلاصة الفصل الثاني	**70**
الخاتمة	**72**
قائمة المراجع	**76**
الملخص	

قائمة الأشكـــــال والجـــــــداول

قائمـــة الأشكـــــال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	منحنى تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة(2001-2014)	31
2	نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال (2003-2013)	58
3	تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لفترة(2000-2012)	61
4	الدائرة النسبية للتوزيع الجغرافي للصادرات غير النفطية في الجزائر لفترة (2005-2014)	68

قائمـــــة الجـــداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	30
2	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الولايات في الجزائر	33
3	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب القطاع القانوني في الجزائر (2003-2013) مليون دولار أمريكي.	57
4	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العمالة في الجزائر خلال الفترة (2009-2012)	59
5	هيكل الصادرات الجزائرية من 2000 إلى 2012 مليون دولار أمريكي.	60
6	نسبة الصادرات خارج المحروقات من الصادرات الكلية في الجزائر	62
7	تطور التركيب السلعي للصادرات الجزائرية/مليون دولار أمريكي.	64
8	التركيب السلعي للصادرات الجزائري سنة 2013 /مليون دولار أمريكي.	66
9	التوزيع الجغرافي للصادرات غير النفطية في الجزائر لفترة (2005-2014) (الوحدة مليون دولار أمريكي)	67
10	العملاء الرئيسيين لدى الجزائر سنة 2014 –الوحدة مليون دولار أمريكي.	69

مقدمـــــــــة

توطئة:

يشغل التصدير حيزا هاما في الفكر الاقتصادي المرتبط بالتنمية الاقتصادية للدول النامية، خاصة بعد اتساع الفجوة التي تربط الدول الصناعية المتطورة والدول النامية، إذ يمثل التصدير إشكالية كبيرة نظرا لانخفاض معدلاته وعدم استمراريته، مما أدى إلى اختلالات هيكلية في موازين المدفوعات وتفاقم العجز في الميزان التجاري، وزيادة حجم المديونية الخارجية وكذا حجم الواردات، وهذا راجع إلى تبني بعض الدول النامية لسياسات عديدة كسياسة إحلال الواردات، وسياسة الإقراض الخارجي، لذا يصبح من الضروري للدول التي تعاني من هذه المشكلاتأن تحفز الصادرات.

تعاني الجزائر هي الأخرى باعتبارها إحدى الدول النامية من الأحادية في التصدير، حيث يهيمن فيها قطاع النفط على أكثر من 90% من الحجم الإجمالي للصادرات، مما جعل اقتصادها رهينا للأسواق الخارجية وخاصة تقلبات أسعار النفط، لذا أعطت الجزائر أهمية بالغة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل لتحفيز النمو الاقتصادي، فعملت على تشجيعها من خلال وضع البرامج والهيئات التي تساعد على النمو ومحاولة الارتقاء بها، إلى أن تصبح قاطرة للنمو الاقتصادي ومجالا خصبا لفرص العمل، أضف إلى ذلك باتت أحد الركائز التي يعول عليها في إنعاش قطاع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

أولا: الإشكالية

انطلاقا مما سبق يمكن القول بأن الجزائر تعمل على اقحام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التصدير للرفع من مستويات النمو الاقتصادي.

وعليه يطرح السؤال التالي:

- **هل تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات في الجزائر؟**

وللإجابة على هذا التساؤل يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
2. ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات في الجزائر؟
3. هل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على التصدير في الجزائر؟

ثانيا: الفرضيات:

1. يعتبر مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكثر المفاهيم الاقتصادية المختلف حولها.
2. تتميز عملية التصدير في الجزائر بالضعف.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

ثالثا: أهمية الدراسة

يكتسي البحث أهمية كبيرة تتمثل فيما يلي:

1. محاولة معرفة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التصدير في الجزائر.
2. الاهتمام بالعملية التصديرية كتوجه جديد.
3. معرفة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لتفعيل عملية التصدير خارج المحروقات.

رابعا: أهداف الدراسة

1. تسليط الضوء على واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك من خلال إعطاء جملة من المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات.

2. إبراز واقع ومكانة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات والتعرف على تركيبة هذه الصادرات في الجزائر.
3. معرفة مدى إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات غير النقطية للخروج من الأحادية في التصدير.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

1. اهتمام الجزائر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة وبالتالي كان لا بد من التعرف على موقع هذه المؤسسات ضمن الاقتصاد خارج المحروقات.
2. الدور المتزايد الذي أصبحت تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التصدير.
3. الميل الشخصي إلى البحث في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سادسا: حدود الدراسة

الحدود المكانية: دراسة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات بصفة عامة في الجزائر.

الحدود الزمانية: تغطي الدراسة الفترة 2000-2014 كمجال زمني للدراسة.

سابعا: الدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت مواضيع لها علاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والصادرات الجزائرية خارج المحروقات بصفة عامة، وفيما يلي نشير إلى أهم الأبحاث الأكاديمية والعلمية التي تمكنا من الاطلاع عليها في مجال دراستنا:

الدراسة الأولى: (حمشة عبد الحميد 2013) دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة– دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

عالج الباحث من خلال بحثه الإشكالية التالية: كيف تساهم عملية تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟

وقد توصل إلى عدة نتائج أهمها:

- تنامي مستمر للصادرات خارج المحروقات من حيث المبالغ المرصودة بالدولار.
- مازالت الصادرات خارج المحروقات تمثل نسبة 3% من إجمالي الصادرات.
- يساهم سعر الصرف كأداة لتحرير التجارة في ترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق جعل المنتجات المحلية أقل سعر وأكثر تنافسية في الأسواق الأجنبية وبالتالي زيادة الصادرات والتقليل من الواردات.

الدراسة الثانية: (بن نذير نصر الدين، 2012) دراسة استراتيجية للإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –حالة الجزائر،أطروحة دكتوراه في العلوم التسيير.

عالج الباحث من خلالها الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاعتماد على الإبداع التكنولوجي كخيار استراتيجي في تكوين القدرة التنافسية لمواجهة التحديات الراهنة والاستمرار في لعب الدور التنموي البارز؟

وتوصل إلى النتائج التالية:

- لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول.

- لا يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل للمؤسسات الكبيرة، أو صورة مصغرة لها، وإنما تمثل عنصرا متمما ومكملا ومعززا للمؤسسات الكبيرة.
- يتطلب بناء قطاع تنافسي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الاتجاهات الحديثة للاقتصاد العالمي.

الدراسة الثالثة: (ناصر الدين قريبي، 2014) أثر الصادرات على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر–.

حيث قام الباحث بطرح الإشكالية التالية:

كيف تؤثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وقد توصل إلى النتائج التالية:

- التركيز العالي للصادرات الجزائرية يزيد من تعرضها لتقلبات الأسعار العالمية، والصدمات الخارجية الأخرى، مما يؤدي ذلك إلى عدم استقرار حصيلة الصادرات والمتأتية بصفة أساسية من إنتاج وتصدير المحروقات وهذا ما يؤثر سلبا على المشاريع التنموية.
- تعاني الجزائر عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي في الجزائر لا يرتكز على الاستعمال الفعال لقوى الإنتاج والزيادة في إنتاجية العمل، فهو نمو ذو طابع توسعي وليس نمو ذو طابع مكثف.

ثامنا: صعوبات الدراسة

الصعوبات التي تعرضنا إليها هي:

- قلة المراجع خاصة الكتب التي تبحث في موضوع التصدير.

إيجاد صعوبة في الحصول على معلومات إحصائية تخدم الموضوع.

تاسعا: منهج الدراسة

لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي باعتباره ملائم لهذا النوع من البحوث، وذلك بوصفه الظاهرة معتمدين على المراجع المختلفة في الكتب والرسائل الجامعية، ومختلف الملتقيات والمجلات.

عاشرا: خطة الدراسة

لدراسة هذا الموضوع ومعالجة الإشكالية المطروحة وكذا معرفة صحة الفرضيات من عدمها، قمنا بتناول الموضوع وفقا لخطة تتضمن مقدمة وفصلين بالإضافة إلى الخاتمة:

الفصل الأول: يتناول الاطار النظري للظاهرتين قيد الدراسة محتويا على تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصائصها، أهميتها، ودورها، ومجالات تواجدها، من جهة ومن جهة ثانية تناول مفاهيم أساسية حول الصادرات، المفهوم، الأهمية والدوافع.

الفصل الثاني: بالنسبة لهذا الفصل قمنا بتخصيصه لتبيين واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتصدير في الجزائر 2000-2014، وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث سنستعرض في المبحث الأول إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أما المبحث الثاني فسنتطرق إلى استراتيجيات ترقية الصادرات وقيود التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، بينما المبحث الثالث سنتناول فيه مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات 2000-2014.

الفصل الأول

الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات

تمهيد:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الركائز الأساسية في أي اقتصاد، حيث تشكل في العادة الكم الأعظم من المؤسسات العاملة في الاقتصاد،وتعتبر كذلك من أهم القطاعات التي يعول عليها في تنمية الدولالنامية ، وذلك لدورها الرائد في عملية التنمية الاقتصادية، ويعود ذلك لمردودها الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد الوطني، من حيث توفير فرص عمل جديدة وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار، زيادة الصادرات...الخ.

كما يعتبر التصدير عملية هامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتحام الأسواق الأجنبية لأنه يتضمن أقل نسبة من المخاطر، إذ نجد معظم المؤسسات تبدأ توسعها من خلال اعتمادها على عملية التصدير، ثم تنتقل إلى أساليب أخرى لاقتحام السوق الأجنبي فهي تعتبر المرحلة الأولى التي تمر بها المؤسسة نحو العالمية.

ومن أجل إثراء الموضوع أكثر، نحاول في هذا الفصل إعطاء فكرة عامة عن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والصادرات، وذلك بتقسيم الفصل إلى مبحثين أساسيين: حيث سنتعرف في المبحث الأول عن ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثم نتطرق في المبحث الثاني لمفاهيم أساسية حول الصادرات (مفهومها، وطرق التصدير المتبعة، أهمية الصادرات والدوافع التي أدت إليها).

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية بالغة، في النشاط الاقتصادي جعلته يستقطب اهتمام الكثير من المفكرين والباحثين الاقتصاديين وهذا الأخير جعل مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من دولة إلى أخرى وصعب إيجاد تعريف جامع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: تعريف وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حتى يمكن تقديم تعريف واضح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطةسوف نستعرض التعاريف و الخصائص التالية:

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتعدد وجهات النظر والمعايير حول تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أدى ذلك إلى وجود تعاريف مختلفة منها:

المشروعات الصغيرة هي تلك التي يعمل بها أقل من (100) عامل وبدون استخدام قوى محركة.

هذا بالإضافة إلى ضرورة عدد من الشروط الأخرى منها[1]:

- انخفاض عدد العاملين في المشروع.
- أن تكون المنشأة فردية من حيث شكل الملكية.
- أن تمارس النشاط بصورة محلية.
- اتحاد الملكية والإدارة والعمالة.
- استقلالية المنشأة عن الهيئات والجهات الخارجية الأخرى.

[1]توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع ،الأردن، 2009، ص 19.

- أن تكون حصة المنشأة السوقية محدود.

نعتمد في تعريفنا هذا على القانون التوجيهي في الجزائر لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحديد معيار رأس المال والحصيلة السنوية فيكون التعريف كما يلي:[1]

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل مؤسسة تعمل في إحدى القطاعات الاقتصادية (الصناعة، الزراعة، التجارة والخدمات) والتي يتراوح عدد العمال فيها بين عشرة عمال كحد أدنى وخمسمائة كحد أقصى، وأن لا يقل رقم أعمالها عن عشرين مليون دج كحد أدنى ومليار كحد أقصى، وتتراوح حصيلتها السنوية بين عشرة مليون كحد أدنى ولا تتجاوز خمسمائة مليون كحد أقصى، وتتمتع بالاستقلالية في الإدارة والملكية، وأن تكون حصتها في السوق محدودة وتكون محلية النشاط وتستخدم الأساليب الجديدة في الإنتاج، الإدارة، وتقييم العمل.

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالخصائص التالية[2]:

1. **الخصائص المرتبطة بالعملاء:**

- **الطابع الشخصي لخدمة العميل:** يرجع تفضيل العملاء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كثير من الأحيان إلى هذه الخصوصية المتمثلة في الطابع الشخصي في التعامل وتقديم المنتج أوالخدمة بصورة شخصية.

قد يكون سبب في توقيف التعامل مع هذه المؤسسات إذ اساء أصحابها التعامل مع أحد العملاء دون أن يولي الأهمية لنوع وجودة المنتوج أوالخدمة أو احتياجه إليها.

- **المعرفة التفصيلية للعملاء والسوق:** سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود نسبيا، والمعرفة الشخصية للعملاء، يجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم

[1] رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ط1،ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص ص 37-41.
[2] نفس المرجع، ص ص42- 43.

واحتياجاتهم التفصيلية، ثم تحليل ودراسة اتجاهات تطورها في المستقبل وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغيير في الرغبات والاحتياجات واستمرار هذا التواصل وهذه المعرفة يضمن لهذه البيانات التحديد المستمر.

- **قوة العلاقة المجتمعية وتأثيرها على العملاء:** ما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العلاقة القوية بالمجتمع فقوة العلاقة الشخصية في التعامل مع العملاء والمعرفة الدقيقة وشبه الكلية بأحوالهم وظروفهم وأحوال وظروف المجتمع ككل تجعل منهم أحسن عون لها في مواجهة الصعوبات والعوائق في العمل، كما تستفيد منهم في نشر أخبارها فهم يشكلون فريق ترويج وإشهار للمؤسسة ومنتجاتها.
- **المنهج الشخصي للتعامل مع العمال:** هناك ميزة خاصة تمتاز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجعلها تتفوق على المؤسسات الكبيرة هي العلاقات الشخصية المتينة والقوية التي تربط صاحب المشروع بالمستخدمين، مما يجعل القرارات سريعة وفورية، تتلائم مع طبيعة المشكلات المطروحة والمواقف المستجدة المراد معالجتها، مما ينعكس إيجابا على الفعالية والكفاءة.

2. الخصائص المرتبطة بالجوانب الإدارية والتنظيمية:

- **مرونة الإدارة:** إن الإدارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقدر عال من المرونة وسرعة مواكبة التغيرات في العمل، وظروفه والتكيف معها بسرعة فائقة، يعود ذلك إلى بساطة الهيكل التنظيمي، ومركزية اتخاذ القرار.
- **الفعالية والكفاءة:** تتجلى فعالية وكفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قدرتها على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لمالكيها واشباع رغبات واحتياجات العملاء بشكل كبير.
- **سهولة التأسيس وحرية اختيار المشروع:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسهولة التأسيس مما يؤدي إلى تحقيق التشغيل الذاتي وترقية الاقتصاد، وتعطي فرصة

لاختيار النشاط والذي يبرز قدرات الأشخاص الذاتية، وإظهار المقدرة على الإبداع الأمر الذي جعل هذه المؤسسات تفرض وجودها عدديا في كل أنحاء العالم.

3. الخصائص المرتبطة برأس المال والتمويل والانتشار الجغرافي:

- **الضآلة النسبية لرأس المال وسهولة التمويل:** صغر حجم رأس المال وضآلته النسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يسهل الحصول على التمويل اللازم في شكله العيني أوالنقديوهذا يقلل من الضغوط المالية للبنوك والمؤسسات التمويلية الأخرى.
- **محدودية الانتشار الجغرافي:** معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محلية أوجهوية النشاط، وتكون معروفة بشكل كبير في المنطقة التي تعمل فيها وتقام لتلبية المجتمع المحلي.

المطلب الثاني: أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا مهما في الاقتصاد.

أولا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى الأهمية البالغة لها ولعل أهميتها تكمن في تحقيق الغايات التالية[1]:

1. استيعاب القدرة الكامنة لدى الأفراد خاصة منهم ذوي الكفاءات والمهارات.
2. إحداث التوازن الجهوي ذلك أن هذا النوع من المؤسسات سهل الإنشاء في المناطق المنعزلة.

[1] خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديد للنشر، الاسكندرية، 2013، ص 35.

3. تدعيم النسيج الاقتصادي وخلق بعض التكامل لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في مجالات مختلفة فلاحية وخدماتية ما يجعل الاقتصاد الوطني يتسم ببعض التوازن.
4. تساعد على الاستقرار الاجتماعي للكثير من الأفراد عن طريق خلق مناصب عمل.
5. تدعيم المؤسسات الكبرى في نشاطها عن طريق ما يعرف بالمناولة.
6. تفاعلها المباشر مع المستهلك يجعلها قادرة أكثر على توفير وتلبية رغباته الأساسية.
7. الإبداع والابتكار.
8. مساهمة هذه المؤسسات في حماية البيئة لأن العديد منها يعتمد على مخرجات ونفايات المؤسسات الصناعية الكبرى.

ثانيا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما من الناحية الاقتصادية وكذا الاجتماعية،إلا أننا سنركز على الاقتصادية منها وسنوجزها في النقاط التالية:[1]

1. المساهمة في التنمية المحلية:

تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تنمية المناطق المحلية عن طريق:

- توسيع تشكيلة منتجاتها بإنتاج أوبيع منتوج مكمل.
- تعدد وحدات الإنتاج أوالبيع عن طريق تعدد المناطق الجغرافية.
- الانتقال من مؤسسة حرفية إلى مؤسسة إنتاج أوبيع.
- إنتاج أوبيع منتج جديد أو تطبيق تكنولوجيا جديدة، أواتباع أسلوب جديد في الإنتاج أوالبيع.

[1] قارة ابتسام، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر، (دراسة حالة مستغانم)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012، ص ص 41-46.

2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

تساهم بدور فعال في توفير فرص العمل، إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لفرص العمل، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبرى في هذا المجال رغم صغر حجمها، والإمكانية المتواضعة التي تتوفر عليها، ويلقي هذا الدور صدى واسع في الدول المتقدمة والنامية.

3. المساهمة في تعبئة وجذب المدخرات:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أحد مجالات جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمار في مختلف القطاعات.

4. تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات الاقتصاد الكلي:

سوف نتناول أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي التي يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تؤثر فيها:

- زيادة الناتج الوطني: الانتشار الواسع والنشاط الهائل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية، جعلها تساهم بشكل مباشر وبنسب عالية في الناتج الوطني، وهذا يتضح من خلال رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل الذي هو أبرز عناصر الإنتاج وبالتالي رفع مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الاستهلاكية والاستثمارية.

فكلما زاد التوظيف زاد الدخل لأفراد المجتمع، بجزء يوجه لاستهلاك المباشر والجزء المتبقي يتوجه للاستثمار، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على رفع معدلات الإنتاجية وزيادة دورة المبيعات، كل هذه العوامل تؤدي إلى زيادة الناتج الوطني.

- تعبئة الادخار: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الاقتصاد الوطني.
- زيادة حجم الاستثمار والاستهلاك: تتميز هذه المؤسسات بارتفاع معدل دورات رأس المال، بما يجعل هذه المؤسسات نواة للمؤسسات الكبيرة خاصة في مجال الصناعة، مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الكلي في الاقتصاد الوطني، وهذا يضمن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي من خلال حجم مضاعف الاستثمار والعمل.

5. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات:

تعاني معظم الدول النامية من وجود عجز في الميزان التجاري، ويمكنها أن تواجه هذا العجز من خلال توفير سلع تصديرية قادرة على المنافسة، وتشير تجارب العديد من الدول إلى أهمية منتجات الصناعات الصغيرة في هيكل الصادرات.

المطلب الثالث: مجالات تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تشير البحوث والدراسات إلى تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلب القطاعات والمجالات، ومن بين هذه الأخيرة نذكر أهمها التي تعمل فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]:

1. منظمات الإنتاج والتصنيع:

توجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي لإنتاج السلع الملموسة وإيجاد منفعة للزبائن والمجتمع، وتلعب هذه المنظمات دورا مهما في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة، أما في الدول النامية فهي قليلة لأن الاستثمار في هذا القطاع يحتاج رؤوس أموال

[1] طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن،2009، ص ص 65-67.

كبيرة وخبرات عالية، وعادة ما تخدم هذه المنظمات الأعمال والشركات الكبيرة وتتكامل بالعمل معها.

2. منظمات التوزيع والنقل:

تشمل أنواع من الأعمال على درجة كبيرة من الاختلاف والتنوع مثل تجارة الجملة وتجارة التجزئة، وخدمات النقل والمواصلات، إن منظمات هذا القطاع ترتكز بشكل كبير على حركة وانتقال السلع والخدمات من المنتج إلى المستهلك، ويعتبر من أوسع المجالات لأن الحكومة لا يمكن لها أن تغطي مثل هذه الأعمال، لذلك فالفرص متاحة وأجزاء مهمة من السوق غير مغطاة.

3. منظمات الخدمات:

إن الغالبية العظمى من الأعمال توجد في قطاع الخدمات ويصل إلى نصف مجموع الأعمال الصغيرة، ومن بين هذه الخدمات: الصحة، الخدمات الطبية، المطاعم، الفنادق... الخدمات المحاسبية والاستشارية والقانونية.

4. منظمات البناء والتشييد:

توجد العديد من الأعمال الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع الحيوي، وتعمل هذه المنظمات في مجال المقاولات والبناء وإقامة المطارات وطرق السكك الحديدية... وفي الدول النامية تعمل هذه المنظمات كمشاريع مقاولات أساسية أومقاولين فرعيين.

وتوجد العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات أخرى مثل:

- التصنيع والتجميع: يعطي منفعة بشكل ما للمنتجات ويجعل منها ممكنة الاستخدام للزبائن.

- التعدين والتقطيع: استخراج المواد الأولية من الأرض من قبل المنظمات وتقوم بتحويلها،في حين أخرى تقوم ببيعها إلى المنظمات الصناعية أو للتجار لإيصالها للزبون.
- التجارة وتصنيع الأخشاب: منظمات تقوم بحصد وتقطيع الأخشاب من الغابات وتصنعها من خلال التجارة والبعض الآخر تقوم ببيعها على شكل مواد أولية.
- صيد الأسماك: منظمات تجني الأسماك وموجودات البحر الأخرى من البحيرات أو الأنهار ثم تهيئ ذلك للاستخدام البشري، أو تبيعه لمنظمات أخرى تجري عليه عمليات أخرى ليصبح جاهزا للزبون.
- الزراعة: منظمات تجني جميع أنواع وأصناف الفواكه، المكسرات، الخضروات، الحبوب وغيرها، الحقولومربي الماشية ينتجون الأبقار، الأغنام، ومختلف أنواع الطيور، وغير ذلك من اللحوم إلى جانب العصائر والمشروبات... وغير ذلك الكثير.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الصادرات

لقد أولى الباحثون والاقتصاديون بصفة خاصة أهمية بالغة للصادرات ونشاطها باعتباره من أهم مقومات وأسس النموالاقتصادي.

وفيما يلي سنستعرض المفاهيم الأساسية للصادرات:

المطلب الأول: مفهوم وطرق التصدير

تعتبر الصادرات أو التصدير عامة البوابة الكبرى التي تسعى المؤسسات الاقتصادية وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول إليها من أجل بلوغ المكانة المرموقة في مجال الريادة في الاقتصاديات العالمية.

أولا: مفهوم التصدير

1. يعد التصدير من أبسط أشكال الدخول للأسواق الخارجية، لتضمنه أقل نسبة مخاطر مقارنة مع البدائل الأخرى، وحسب مستوى نشاط الشركة فقد يكون التصدير نشاطا إيجابيا أوسلبيا.[1]
2. يعتبر التصدير تلك العملية التي ترمي إلى تحويل السلع والخدمات بصفة نهائية، من قبل الأعوان المقيمة في القطر الاقتصادي إلى الأعوان غير المقيمة.[2]

وكتعريف عام: فإن الصادرات تعني قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دولة وأسواق عالمية ودولية أخرى،

[1] مليحة يزيد، أصول وفصول التسويق، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر، 2014، ص 328.

[2] غول فرحات، التسويق الدولي (مفاهيم وأسس النجاح في الأسواق العالمية)، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع،الجزائر، 2008، ص 190.

بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو و انتشار فرص عمل، والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة[1].

ثانيا: طرق التصدير

تلجأ المؤسسات إلى التصدير باتباع أحد الطريقتين وهما:

1. الطريقة المباشرة:

تخص عادة المؤسسات التي لديها طلب مستمر من زبائنها الأجانب فتفضل هذه المؤسسات التكفل المباشر بهذه الطلبيات عوض المرور عبر الوسطاء وتتميز بأنها تتطلب أكثر استثمارات، ومخاطر أكبر وأرباحا أكبر في حالة الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة.[2]

2. الطريقة غير المباشرة:

تتم باستعمال الوسطاء أو شركات متخصصة في الاستيراد والتصدير، والتي تتميز في الغالب بأقل استثمار(عدم الحاجة إلى قوة بيع والاتصالات مع الخارج)، كما أنها أقل مخاطرة بفعل مساهمة معرفة الوسيط والخدمات التي تسمح بتجنب بعض الأخطاء، إلا أنه في المقابل تعتبر أقل ربحية من الطريقة الأولى.[3]

المطلب الثاني: أهمية الصادرات

تتجلى أهمية الصادرات من خلال النقاط التالية:

1. خلق فرص عمل جديدة:

يعتبر قطاع التصدير المستوعب الأساسي للعمالة الجديدة، وقد أكدت ذلك تجارب العديد من الدول، فقد تمكنت عدة دول من شرق آسيا، من خلق فرص عمل جديدة والرفع من

---

[1] نصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النموالاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2014، ص 83.

[2] غول فرحات، مرجع سابق، ص 191.

[3] نفس المرجع، ص 191

معدلات نموها باستخدام التوجيه التصديري، بحيث ساعد ذلك على انخفاض مستوى البطالة إلى مستويات متدنية تتراوح ما بين 2% إلى 4% في سنة 1998.[1]

2. اصلاح العجز في ميزان المدفوعات:

تعتبر الصادرات أحد الموارد الهامة لجلب النقد الأجنبي، مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية للبلد وأسعار الصرف، فالصادرات تلعب دورا رئيسيا ومباشرا في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، عن طريق معالجة الخلل في الميزان التجاري.[2]

3. جذب الاستثمار المحلي والأجنبية:

يعتبر الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير، وهذا ما أكدته العديد من التجارب الدولية الناجحة في عملية التصدير، فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية، فالتكنولوجيا الحديثة تساهم في تطوير المنتج، وتخفيض التكلفة والاستثمار يعمل على إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة، وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية، وهذا ما تحتاجه أي دولة للنهوض باقتصادها وتحقيق معدلات نمومرتفعة.[3]

4. تحقيق معدلات نومطردة:

إن هدف أي سياسة اقتصادية هوتحقيق معدلات نمومرتفعة، فالاهتمام بالصادرات عن طريق تنميتها وتطويرها وتشجيعها من خلال المناخ المناسب، لذلك سيكون له مردود إيجابي على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وعلى خلق فرص عمل جديدة، وإصلاح العجز في

[1] نصر الدين قريبي، مرجع سابق، ص 81

[2] نفس المرجع، ص 81.

[3] نفس المرجع، ص 82.

الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات، ولا يتم ذلك إلا بالعمل على حل المشكلات التي تعوق نموالصادرات، ورسم السياسة المتناسقة والمتكاملة والواضحة المعالم بين مختلف الكيانات المؤسسية التي تؤثر على التصدير في البلد.[1]

المطلب الثالث: دوافع التصدير

يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

- عجز السوق المحلية في تحقيق هدف النموالمتواصل، أي أن إيجاد قطاع تصديري يمكن أن يشكل النواة الاستراتيجية لتنمية أشمل.
- يعتبر التصدير مخرج لما تعاني منه بعض المؤسسات من فائض طاقتها الإنتاجية.
- نموالطلب في السوق الأجنبي، وكذا ضعف التنافسية فيه، وهوعامل مهم لاقتحام السوق الخارجية.

وهناك دوافع أخرى نابعة من داخل المؤسسة منها:

- **عوامل تجارية:** تتمثل في تشبع السوق، ركود السوق، موسمية السوق، تخصص المؤسسة.
- **عوامل مالية:** تتمثل في البحث عن غلة الحجم واسترجاع الاستثمارات، من خلال التوسع في المبيعات، وتخفيض تكاليف الإنتاج وتخفيض الخطر من خلال التدويل والتواجد في عدة أسواق دولية.

[1] نصر الدين قريبي، مرجع سابق، ص 82.

[2] حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2013، ص 55-56.

- **عوامل بيئية:** تتمثل في طلب تلقائي من الزبائن الأجانب وتغير المحيط الدولي نتيجة إزالة القيود وكذلك رغبة المسير في تدويل المؤسسة لامتلاك الخبرة وحبه على تحمل المخاطر.
- يمنح الدفاع عن جود المؤسسة ومواجهة المنافسة الأجنبية حيث المؤسسات تخشى من فقدان الأسواق الخارجية التي تتعامل معها فهي تسعى دوما للحفاظ على هذه الأسواق عن طريق التصدير.
- عالمية الطلب على منتوجات المؤسسة وبالتالي تقوم المؤسسة بتلبية هذه الطلبات في الوقت المناسب.

خلاصة الفصل الأول:

قمنا في هذا الفصل بدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات وأهميتها الاقتصادية فتوصلنا إلى:

- تعدد وجهات النظر ووجود تعاريف مختلفة باختلاف كل دولة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المشرع الجزائري فيعرفها على أنها تلك التي يعمل بها أقل من 100عامل، وبدون استخدام قوى محركة، وتتمتع باستقلالية عن الهيئات والجهات الخارجية.
- تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ببعض الخصائص تجعلها تتمتع بكفاءة وفعالية من خلال تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لمالكيها واشباع رغبات واحتياجات العملاء.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حماية البيئة من خلال مشروعات الرسكلة وتساعد على الاستقرار الاجتماعي للكثير من الأفراد، كما تساهم في تدعيم المؤسسات الكبرى في نشاطها عن طريق ما يعرف بالمناولة.
- تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التصدير المباشر والتصدير غير المباشر.
- تتجلى أهمية الصادرات من خلال خلق فرص عمل جديدة، إصلاح العجز في ميزان المدفوعات، جذب الاستثمار المحلي والأجنبي، تحقيق معدلات نمومطردة.
- توجد دوافع كثيرة لتبني عملية التصدير من بينها عجز السوق المحلية، يعتبر التصدير مخرج لما تعاني منه بعض المؤسسات من فائض طاقتها الإنتاجية، بالإضافة إلى عوامل أخرى منها عوامل تجارية ومالية وعوامل بيئية.

الفصل الثاني

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات في الجزائر

تمهيد:

استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الأخيرة أن تبرهن على فعاليتها الاقتصادية، لتحظى باهتمام واسع في مختلف دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء، بغية تعزيز قدرتها على الصمود أمام المنافسة المحلية والدولية، باعتبارها المحرك الاقتصادي لأي بلد.

وعلى غرار مختلف بلدان العالم، أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل قطاعا محوريا في الاقتصاد الجزائري مما استدعى ذلك العمل على ترقيته ودعمه والرقي به إلى مستويات المؤسسات العالمية، ولذلك أصبحت الجزائر تشجع هذا النوع من المؤسسات قصد التوجه نحوالتصدير، لكن رغم كل ما تتمتع به هذه المؤسسات من مزايا، إلا أنها ما زالت تواجه العديد من المشاكل والقيود تحول دون تواجدها في الأسواق الخارجية.

وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الثاني: استراتيجيات ترقية الصادرات وقيود التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات 2000 2014-

المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة نموذج الصناعات المصنعة الكبرى، إن هذا التوجه ساهم بطريقة مباشرة في تهميش هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طيلة فترة زمنية طويلة امتدت حتى أواخر الثمانينات ومع بداية التسعينات بدأت الرؤى تتغير وبدأ الاهتمام بهذا القطاع يشغل حيزا كبيرا لدى المسؤولين والمهتمين مما أدى إلى إنشاء عدة برامج وهيئات اعتبرت كقاعدة أساسية للنهوض بهذا النوع من المؤسسات، نظرا لدورها الهام في ترقية الصادرات.

المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير في الجزائر، وقد ظهر هذا الاهتمام من خلال البرامج الاستثمارية وقد مر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بمراحل بداية في الاستقلال إلى يومنا هذا ويمكن تقسيمها على النحوالتالي[1]:

المرحلة الأولى: 1962-1987

ورثت الجزائر باستقلالها سنة 1962 نوعين من الصناعات، الاستخراجية والصناعات الصغيرة جميعها تابعة للقطاع الخاص، قامت الدولة بعد ذلك بإنشاء قطاع الدولة الصناعي، وبناء استثمارات صناعية جديدة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنه أصبحت مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام سنة 1978 تقدر بـ35%بعدما ما كانت 66% سنة 1966.

ومع بداية سنة 1982 نال القطاع الخاص متنفسا بصدور قانون الاستثمار فقد حضي بدور في تحقيق أهداف التنمية، **وتم** فيه تسقيف الاستثمار الخاص بـ 30 مليون دينار للمؤسسات ذات المسؤولية المحدودة و10 مليون دينار للمؤسسات الفردية، كما تم تحديد نسبة

[1] بن نعمان محمد، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا، دراسة حالة ولاية بومرداس (الجزائر)، 2009-2011، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2012، ص 24-25.

التمويل من البنوك بالنسبة للمؤسسات الخاصة بـ 30% من قيمة الاستثمار، وقد تم في سنة 1983 إنشاء ديوان للتوجيه والمتابعة والتنسيق للاستثمارات الخاصة تابع لوزارة التخطيط وتهيئة الإقليم، مهمته توجيه الاستثمار الخاص، بشكل يتماشى مع حاجات التنمية.[1]

وتأكيدا على السعي لإشراك القطاع الخاص في التنمية، جاء في الميثاق الوطني لسنة 1986 الباب الأول، الفصل الثالث "إن تنويع الفروع الصناعية يستلزم أن تتاح الفرصة أمام القطاع الخاص كي يقدم مساهمة في مجهود التنمية الشاملة بتعبئة الادخار الوطني بصفة أوسع عن طريق إقامة وحدات إنتاجية صغيرة ومتوسطة الحجم"، كما جاء في الباب الأول الفصل الثاني من ميثاق1986 إن مكانة ودور القطاع الخاص الوطني يتحدد على ضوء المبدأ القائل بأنه لا يجوز أن تتحول الملكية الخاصة إلى مصدر للسيطرة الاجتماعية، كما لا يجوز أن تتخذ ذريعة لجعل العلاقة بين المالك والعامل قائمة على أساس الاستغلال فالملكية الخاصة مسموح بها في حدود تجعلها لا تخلق أي ضرر بمصالح الجماهير الكادحة ولا تعرقل تطور المجتمع نحوالاشتراكية، وهو مايؤكد أنه كان هناك إصرار على الاستمرار في النهج الاشتراكي، الذي يسعى لإبعاد القطاع الخاص قدر الإمكان عن المشهد الاقتصادي.[2]

المرحلة الثانية: 1988

شهدت الجزائر سنة 1988 تحولا جذريا، نتيجة لانخفاض أسعار البترول سنة 1986، في ظل اعتماد الاقتصاد الجزائري بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات ومع تفاقم الأزمة تبنت الجزائر خيار اقتصاد السوق كبديل عن النهج الاشتراكي، فقد صدر قانون الاستثمار في 19 جويلية 1988، الذي أزال سقف الاستثمار كما سمح للمستثمرين بالاستثمار في أكثر من مجال، بالتالي فقد أفسح المجال أمام القطاع الخاص، خلال الفترة 1988-1990 سجلت

[1] بن نعمان محمد، مرجع سابق، ص 24.

[2] نفس المرجع، ص 25.

الغرفة التجارية الوطنية والتي كانت مكلفة بملف الاستثمار الخاص أكثر من 2000 مشروع، إلا أن 20% منها فقط تم تجسيده، بسبب انخفاض قيمة الدينار.[1]

توالت بعد ذلك التشريعات والإجراءات التي تؤسس للتوجه الاقتصادي الجديد، والتي تعطي دفعا للقطاع الخاص وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتحديد يمكن إيجازها في النقاط التالية:[2]

- في سنة 1990 صدر قانون النقد والقرض والذي ألغى الامتيازات التي كانت تحظى بها المؤسسات العمومية فيما يتعلق بالتعامل مع البنوك، كما فتح المجال أمام البنوك الخاصة.
- سنة 1993 صدور المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار الذي أعطى الحرية الكاملة للاستثمار الخاص، وقد أنشئ بموجب وكالة لترقية ودعم الاستثمار مكلفة بمساعدة المستثمرين في استيفاء الشكليات اللازمة لإنجاز استثماراتهم.
- في سنة 1994 إنشاء ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهمتها تهيئة المحيط الملائم لترقية نشاط هذه المؤسسات، من أجل الاعتماد عليها في التنمية في ظل التوجه الاقتصادي الجديد.
- في سنة 1995 صدور الأمر 22-95 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات والذي ألحق عدد كبير من المؤسسات العمومية بالقطاع الخاص.
- في سنة 1996 تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي 296-96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، مهمتها أساسا هي تدعيم وتقديم الاستشارةومرافقة الشباب ذوي المشاريع وربط مؤسساتهم بعلاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.

[1] بن نعمان محمد، مرجع سابق، ص 25.

[2] نفس المرجع ص 25.

- في سنة 2001 صدر الأمر رقم 01-05 المؤرخ في 20 أوت 2001 بخصوص ترقية الاستثمار، وقد تضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، من أجل مساعدة المستثمرين المقيمين وغير المقيمين، إضافة إلى إنشاء صندوق دعم الاستثمار، والمجلس الوطني للاستثمار، مهمته أساسا ترقية الاستثمار في نفس السنة أصدر القانون 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 الذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- في سنة 2002 تم إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002.
- سنة 2003 تم إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهمته ضمان الحوار والتشاور بشكل دائم بين السلطات العمومية والشركاء.
- سنة 2005 تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- سنة 2007 إعطاء إشارة انطلاق "البرنامج الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- سنة 2008 تعزيز المعلومة الاقتصادية، الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير جسور الترابط مع المنظومات الإعلامية للقطاعات الوزارية تحسبا للتعاون والتكامل والانسجام في البرامج المحلية التنموية المندمجة.
- سنة 2009 تنظيم أول طبعة للجزائرية الوطنية للابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 2005-2009 تخصيص 4 مليار دينار جزائري لتكفل إنجاز وتجهيز الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنجاز مشاتل، تطوير دعم الصناعة التقليدية خاصة بالوسط الريفي، دراسة وإنجاز متاحف إنتاج الصناعة الحرفية التقليدية[1].

[1] منى مسغوني، نحوأداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –مجلة الباحث، عدد 10-2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مخبر أداء المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة، كلية العلوم الاقتصادية، ص 133.

وللوقوف على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2000-2014 نورد الجداول التالية:

جدول رقم 1: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

سنوات	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	صناعة تقليدية	المجموع
	العدد	العدد	العدد	
2001	179893	778	44677	245348
2002	189552	778	79850	261853
2003	207949	788	79850	288587
2004	225449	778	76732	312959
2005	245842	874	96072	342788
2006	269806	739	106222	376767
2007	293946	666	116347	410959
2008	392013	626	126887	514526
2009	455398	591	131505	587494
2010	482892	557	135623	619072
2011	511856	552	146881	659309
2012	550511	557	160761	711382
2013	601583	557	175676	777816
2014	656949	542	194562	852053

المصدر: ـ حكيم شبوطي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ب ت، ص 152.

_رزيق كمال، عوالي بلال، بين المعوقات والتحديات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق وبعث التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة في المؤتمر الدوري الثالث عشر، دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة، الواقع والرهانات، يومي 14 و15 نوفمبر 2016، جامعة لونيسي علي العفرون، البليدة، 02،ص 11.

من خلال الجدول نلاحظ التطور الهائل الذي شهدته الجزائر في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أي تتشكل أغلبيتها من المؤسسات الخاصة، ويرجع السبب في هذا التطور البارز الى السياسات المنتهجة والتي كانت تهدف إلى دعم خلق المؤسسات والاستثمار، وفي هذا المجال قام البنك المركزي باتباع سياسة ائتمانية توسعية بمنح قروض لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بأسعار منخفضة ابتداء من سنة2001الامر الذي شجع المتعاملين الاقتصاديين على الإقبال على مثل هذا النوع من المؤسسات خاصة مع أهمية العامل التمويلي في العملية الاستثمارية، يضاف إلى هذا الدعم الذي قدمته الحكومة لهذه المؤسسات، من خلال برامج التوجيه لهذا القطاع الحيوي، واتباع استراتيجية لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير الآليات اللازمة لتنشيط هذا القطاع وإزاحة العراقيل التي تحول دون نموه وتقدمه.

شكل رقم (1): منحنى تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة(2001-2014)

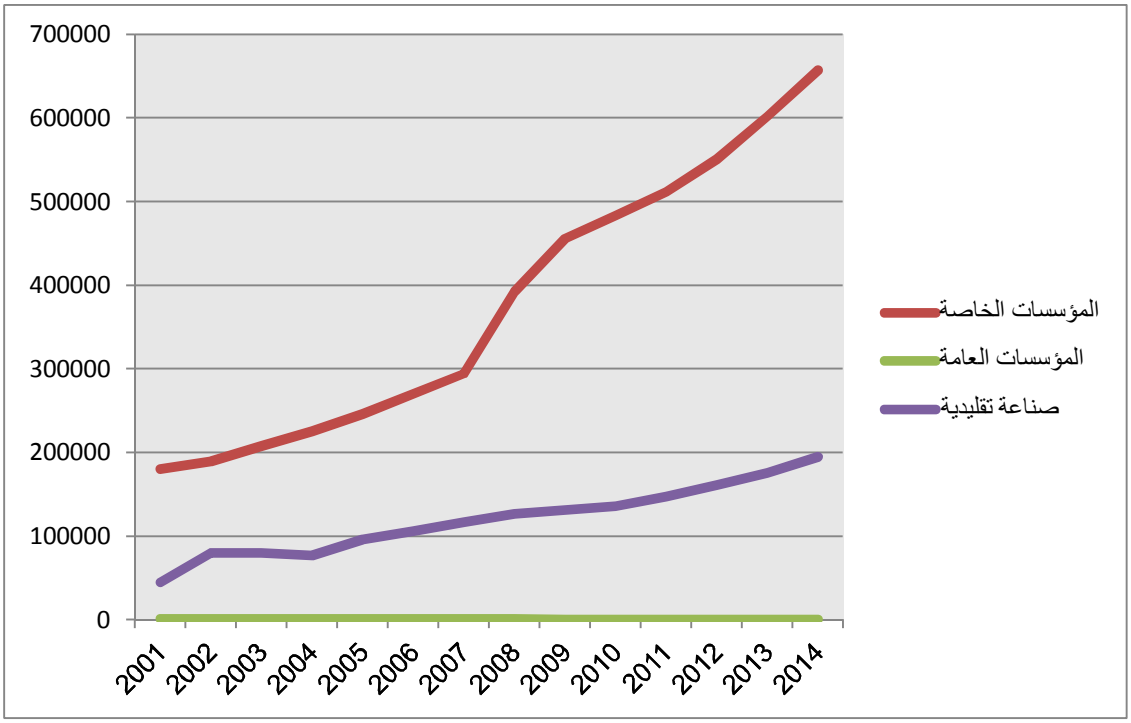

المصدر:من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول السابق بالاعتماد على برنامج **EXCEL**.

نلاحظ من المنحنى البياني فيما يخص المؤسسات العمومية انخفاضا مستمرا وذلك راجع للخوصصة، أما فيما يخص المؤسسات الخاصة ومؤسسات الصناعة التقليدية فهي في تزايد مستمر نظير عدة عوامل نذكر منها :

ارتفاع حجم الخدمات بسبب ثورة المعلومات.

-زيادة النموالسكاني.

-ازدياد نشاط الأعمال الخاصة بعد اتجاه الجزائر نحو خوصصة المؤسسات العمومية.

-ظهور آليات وهيئات الدعم المانحة للتمويل.

-و يظهر الجدول التالي توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الولايات.

الجدول رقم 2: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الولايات

الرقم	الولايات	سنة 2012	السداسي الأول 2013	الرقم	الولايات	سنة 2012	السداسي الأول 2013
1	الجزائر	48419	50887	26	مستغانم	6689	6976
2	تيزي وزو	24754	26267	27	الجلفة	6477	6847
3	وهران	19692	20759	28	تيارت	6225	6370
4	بجاية	19374	20684	29	تبسة	6104	6309
5	سطيف	18730	19859	30	غليزان	5854	6044
6	تيبازة	16969	18109	31	بسكرة	5611	5814
7	بومرداس	15004	15891	32	بشار	5341	5570
8	البليدة	14073	15050	33	الوادي	5190	5536
9	قسنطينة	13450	14002	34	قالمة	5139	5508
10	باتنة	10679	11194	35	خنشلة	5197	5360
11	عنابة	10670	11066	36	أم البواقي	4626	4860
12	الشلف	10297	10676	37	عين تموشنت	4544	4680
13	برج بوعريريج	9057	9611	38	وسق أهراس	4349	4478
14	البويرة	8866	9599	39	الأغواط	4214	4434
15	سكيكدة	9233	9596	40	الطارف	3928	4125
16	تلمسان	8749	9297	41	أدرار	3196	3185
17	المسيلة	8569	8990	42	سعيدة	2464	2594
18	ميلة	7611	8083	43	تمنراست	2292	2406
19	جيجل	7447	7843	44	النعامة	2305	2364
20	سيدي بلعباس	7296	7666	45	البيض	2232	2313
21	غرداية	7186	7475	46	تسمسيلت	2031	2171
22	ورقلة	7027	7302	47	تندوف	1393	1447
23	عين الدفلة	6829	7162	48	إليزي	1366	1412
24	معسكر	66320	7098	المجموع		420117	441964
25	المدية	6752	6995				

المصدر: أحمد غراب، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات غير النفطية، حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نير شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر -3-، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير 2016، ص 157-158.

المطلب الثاني: المشاكل والمعيقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من الإصلاحات التي اعتمدتها الجزائر منذ عام 1993 على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه لا يزال هشا ومعرضا للعديد من الضغوطات التي لا تزال تعرقل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما أدى إلى التقليل من فعاليتها، وكل هذا راجع أساسا إلى العديد من المشاكل والصعوبات، التي يعاني منها هذا القطاع والتي من أهمها ما يلي[1]:

- ارتفاع حجم الاختلالات المالية أدى إلى انخفاض ملموس في حجم الاستثمار.
- صعوبات توزيع الإنتاج في السوق بسبب المنافسة الكبيرة من قبل المنتوجات المستوردة.
- غياب المعلوماتية ونقص التكوين داخل هذه المؤسسات.

كما أن هناك مشاكل مالية وتمويلية تعيق نشاطاتها الإنتاجية فبالرغم من انخفاض معدلات الفائدة المسجلة سنة 1998، فإن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال يعاني صعوبات مالية وتمويلية، التي أصبحت أهم عوائقه وأثرت سلبا على سيره وانعاشه، حيث توجد عراقيل كبيرة في الحصول على قروض تمويلية من طرف البنك، بسبب الوضعية الاقتصادي الصعبة إذ أن جل هذه المؤسسات تعاني عجزا على مستوى الخزينة، كما تعاني عراقيل في تمويل الاستثمار، سواء بالنسبة للتجهيزات، في إطار إنشاء المؤسسة أوتجديد العتاد أوتوسيع قدرات الإنتاج، ومن أهم المشاكل في الحصول على التمويل هناك:

- شروط الحصول على القرض لدى المؤسسات البنكية لتغطية حاجات تسيير الاستثمار.

[1] بلال أحمية، دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأوروعربية، مداخلة من الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و18 أفريل 2006، جامعة جيجل، ص 451.

- طريقة التنظيم البنكي الذي يتميز بمركزية اتخاذ قرار منح القرض على مستوى العاصمة.
- غياب بنوك متخصصة في عملية الاستثمار.

إضافة إلى ما سبق توجد أنواع أخرى من المشاكل منها:[1]

- **مشاكل تنظيمية وإدارية:**

تصطدم كافة الجهود المتعلقة بالحركية الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة كبيرة من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تتطلب عشرات التراخيص والموافقات والعديد من الوثائق والجهات التي يتطلب الاتصال بها، وأصبح محيط المؤسسة غير مساعد فهناك تباطؤ في الإجراءات، نقص تكوين الموظفين، نقص الإعلام، الوثائق المطلوبة التي تكون مزدوجة الاستعمال في كثير من الأحيان، إضافة إلى تفشي ظاهرة الرشوة والمحسوبية، كلها عوامل تحد من قدرات هذه المؤسسات على العمل والانطلاق لمواكبة التغيرات السريعة في الأسواق.

- **مشاكل متعلقة بالعقار الصناعي:**

يعاني أصحاب المشروعات الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتهم، فالحصول على عقد الملكية أوعقد الإيجار يعد أساسا في الحصول على التراخيص الأخرى المكملة، ولم تتحرر سوق العقارات بشكل يحفز على الاستثمار، بحيث ما زالت رهينة للعديد من الهيئات مثل الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار، ووكالة دعم وترقية الاستثمارات والوكالات العقارية، إضافة إلى طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار والرفض غير المبرر أحيانا للطلبات، ونقص الموارد المالية لدى الجماعات المحلية لتعويض المالكين

[1] بوعبد الله هيبة، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008، ص 142.

الأصليين، زيادة إلى ذلك مشكل عقود الملكية والتي تزال قائمة في الكثير من جهات الوطن، كلها عوائق تقف أمام تطور هذا القطاع الهام.

المطلب الثالث: البرامج والهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقضي تحسين القدرة التنافسية في ظل هيمنة التكتلات الاقتصادية، وعملية تأهيل المؤسسات لا تقتصر على حل مشاكل المؤسسات فحسب بل تتعدى ذلك إلى المحيط الاقتصادي ككل وذلك من خلال وضع برامج تأهيلية للنهوض بهذه المؤسسات ومن بين هذه البرامج نجد:[1]

1. البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وفقا للمادة 18 من القانون التوجيهي المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تنص على أنه "في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت الوزارة المكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بإعداد برنامج تأهيل بغية تحسين تنافسية المؤسسات، وهذا بهدف ترقية المنتوج الوطني ليتوافق مع المعايير الدولية.

يتمثل البرنامج في مجموعة من إجراءات الدعم المباشر للمؤسسات وإجراءات دعم المحيط المباشر لها لمعالجة المشاكل والصعوبات التي تواجهها.

يمتد البرنامج لفترة 12 سنة أي لغاية سنة 2013، ويشتمل على مرحلتين:

- مرحلة التكييف وتمتد إلى 5 سنوات.
- مرحلة الضبط وتمتد على مدى 7 سنوات.

[1] فراجي بلحاج، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر، أطروحة رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011، ص 181-182.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية التأهيل التي جاء بها البرنامج تخص المؤسسات التي تتوافر لها مقومات النجاح في المستقبل وفقا للشروط التالية:

- أن تكون مؤسسة جزائرية وتنشط منذ سنتين.
- أن تنتمي إلى قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- أن تتميز بوضع مالي متوازن.
- المؤسسات التي لها قدرة على تصدير منتجاتها وخدماتها.
- المؤسسات التي تملك قدرات تنموية أولها معايير التنمية التكنولوجية.

2. برامج التعاون الدولي لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في هذا الإطار وضعت الجزائر عدة برامج للشراكة والتعاون الدولي الثنائي، وأصبح انفتاح الجزائر على الاتحاد الأوروبي دافعا ملحا لضبط برنامج خاص لتأهيل قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وضمن هذا الإطار يمكن ذكر برامج التعاون الثنائي التالية:

- **التعاون الجزائري الكندي:**

في إطار التعاون المالي فقد خصص غلاف مالي مقداره 10 ملايين دولار كندي من أجل:[1]

- دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتمكينه من الحصول على المهارة والخبرة الكندية وتحسين الإنتاج.
- تشجيع عملية تخفيف العراقيل التي تعترض توسيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما تم تجسيد 72 عملية منذ تخصيص الغلاف المالي المحدد أعلاه تضمنت ما يلي:

[1] بن نذير نصر الدين، دراسة استراتيجية للإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2012، ص 294–296.

- 60 عملية تضمنت مختلف القطاعات، بهدف اكتساب الخبرة والمهارة، والمساعدة التقنية والتكوين، والاستشارة في مجال التنظيم والتسيير خاصة في قطاع الصناعات الغذائية.
- 10 عمليات خصصت للمؤسسات العمومية التي لها علاقة مباشرة مع القطاع المالي والاقتصادي.
- عمليتين خصصتا لعلاقات العمل للمقاولين الاقتصاديين لكلا البلدين.

- **التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية:**

لقد تم الاتفاق مع البنك الإسلامي للتنمية على خطط لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم مساعدات لدعم واستحداث النظم المعلوماتية ولدراسة سبل تأهيل الصناعات الوطنية لمواكبة متطلبات العولمة والمنافسة، وإحداث محاضن نموذجية لرعاية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير التعاون مع دول الأعضاء والتي تمتلك تجارب متقدمة في الميدان على غرار ماليزيا، وأندونيسيا، وتركيا، كما تم التوقيع على اتفاقيتين في إطار التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية خلال سنة 2003، حيث يقدم بموجبها 9.9 مليون دولار أمريكي للمساهمة في تمويل مشروعات انمائية في الجزائر، كما نصت إحدى الاتفاقيتين على تقديم قرض بقيمة 5.1 مليون دولار أمريكي لصالح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف دعم وتطوير مؤسسات هذا القطاع، والنهوض وتشجيع الاستثمارات الخاصة.[1]

- **التعاون مع البنك العالمي:**

يتم التعاون مع البنك الدولي من خلال الشركة المالية الدولية، حيث تم إعداد برنامج تعاون تقني مع شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات ووضع حيز التنفيذ معايير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها ويتدخل البرنامج أيضا في إعداد

[1] بن نذير نصر الدين، مرجع سابق، ص 195.

دراسات اقتصادية لفروع الأنشطة الاقتصادية، وهدف البرنامج هوالرفع من نوعية التمويلات وتحسين الخدمات المصرفية.[1]

- **التعاون الجزائري الألماني:**

يتعلق هذا البرنامج بالتكوين والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي شرع في تنفيذه منذ شهر أفريل 1988 ويهدف هذا البرنامج إلى:[2]

- الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم مراكز وهيئات الدعم، عن طريق تحسين كفاءة المسيرين فيما يتعلق بالأداء والتسيير والاتصال.

ويركز البرنامج على المؤسسات المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والتي تشغل أقل من عشرة عمال، وتستثمر في القطاعات التالية:

- الصناعات الغذائية.
- الصناعات الكيماوية والصيدلانية.
- صناعة مواد البناء.
- صناعة الحديد والصلب.

- **البرنامج الأورومتوسطي (ميدا) لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

هو برنامج تعاون ثنائي بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية، يمتد من 2002 إلى غاية 2007، يهدف البرنامج إلى تأهيل وتحسين المستوى التنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمكينها من التأقلم مع متطلبات السوق.

[1] بن نذير نصر الدين، مرجع سابق، ص 195.
[2] نفس المرجع، ص 195.

تمثلت النتائج المحققة من البرنامج إلى غاية 2007، في تأهيل 450 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من أصل 2150 مؤسسة مستهدفة.

كما تم إبرام اتفاقية للشروع في تطبيق برنامج ميدا 2 في مارس 2008، دخل حيز التنفيذ سنة 2009 يمتد على مدة أربع سنوات، بقيمة تقدر بـ 44 مليون أورونصت الاتفاقية على تأهيل 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، يهدف هذا البرنامج إلى تدعيم انجازات برنامج ميدا 1، من خلال تيسير مهمة المؤسسات في إدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة.

ثانيا: الهيئات والمنظمات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جد صعب ولهذا وجب أن يكون هناك هيئات ومنظمات داعمة من بنوك ومؤسسات متخصصة لدعم هذا النوع من المؤسسات وهذا ما سعت إليه الجزائر، نذكر منها:[1]

1. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

أنشأت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار، كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة، بموجب قانون الاستثمار الصادر في 1993، ومنذ صدور قانون الاستثمار في أوت 2001 عوضت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار، بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وقد بلغ عدد مشاريع الاستثمار المصرح بها من قبل الوكالة إلى غاية جوان 2011 إلى 3968 مشروع تتوزع على قطاعات النشاطات التالية (النقل، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الخدمات، الصحة، السياحة، الفلاحة).

2. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

[1] غدير أحمد سليمة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق مداخلة من ملتقى وطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 /2013/05، ص 11.

أنشئ بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/11 بهدف ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها كما هومحدد في القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولقد تم منح مبلغ 1875 مليون دينار جزائري بالنسبة لعروض الضمان، ومبلغ 402 دينار جزائري بالنسبة لشهادات الضمان، وأغلبية المشاريع المضمونة خلال السداسي الأول في سنة 2011، كانت مشاريع جديدة بنسبة 60%من المجموع الكلي للمشاريع المضمونة، ولقد دعم الصندوق إنشاء 50 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بمبلغ 759 مليون دينار جزائري، وتوسيع 26 مؤسسة أخرى.[1]

3. الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:

تعتبر من أهم هيئات دعم ومرافقة المؤسسات المصغرة في الجزائر، بالنظر إلى مساهمتها الكبيرة في تطوير هذا النوع من المؤسسات، من خلال الامتيازات التي تمنحها لتشجيع الشباب على إنشاء المشاريع الصغيرة، وقد تم تمويل ما يقارب 151298 مشروع إلى غاية السداسي الأول من 2011 بعدد مناصب شغل وصلت إلى418923منصب.[2]

4. المجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هوجهاز استشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجمعياتها المهنية من جهة، وبين السلطات العمومية من جهة أخرى، وهويتمتع بالشخصية المعنية والاستقلال المالي ومن مهامه:

- ضمان الحوار الدائم والتشاور بين الشركاء الاجتماعيين.
- يسمح بإعداد سياسة واستراتيجيات لتطوير القطاع.

[1] غدير أحمد سليمة، مرجع سابق، ص 11.

[2] مرجع نفسه، ص11.

- تشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية.[1]

5. لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية:

أنشأت سنة 1994 وهي لجان على مستوى الجماعات المحلية، مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الراضي والمواقع المخصصة لإقامة المشروعات، وتقديم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وحسب معطيات وزارة الداخلية فقد بلغت المشاريع التي صادقت عليها وخصصت لها قطع أراضي منذ سنة 1994 إلى غاية سبتمبر 1999 حوالي 13000 مشروع يتوقع أن تستقطب حوالي 311 ألف عامل بعد إنجازها موزعة على معظم الفروع بالقطاعات الاقتصادية.[2]

6. بورصات المناولة والشراكة:

هي جمعيات ذات غرض غير مربح، تم إنشاؤها عام 1991، وتتكون من مؤسسات عمومية وخاصة، ويمكن توضيح أهم المهام الموكلة لهذه البورصات في النقاط التالية:

- إحصاء البطاقة الحقيقية للمؤسسات الجزائرية للمناولة (المقاولة بالباطن).
- إجراء العلاقات بين عروض وطلبات المناولة والاشتراك على المستوى الوطني والدولي.
- تشجيع الاستعمال الأمثل للقدرات الإنتاجية التي تمتاز بها الصناعات.
- إعداد المؤسسات الجزائرية للمشاركة في المعارض والصالونات.
- إعلام وتوجيه وتزويد المؤسسات بالوثائق المناسبة.

وتغطي نشاطات البورصات قطاعات مختلفة كصناعة الحديد واستخراج المعادن والميكانيك والكهرباء، وصناعة البلاستيك والمطاط، وصناعة النسيج والجلود والخدمات...الخ.[3]

7. مراكز التسهيل ومشاتل وحاضنات الأعمال:

---

[1] غدير أحمد سليمة، مرجع سابق، ص11.

[2] طالبي خالد، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة، الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة منتورى _قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011، ص 168-170.

[3] طالبي خالد، المرجع السابق، ص170.

تمثل مراكز التسهيل في هياكل إعلام وتوجيه ومرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي، وهي تغطي مجال التراب الوطني، ولها مهام عديدة منها:

- دراسة الملفات والإشراف على متابعتها، وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس.
- مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين والتسيير، ونشر المعلومة المتعلقة بفرص الاستثمار.
- دعم تطوير القدرات التنافسية، وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق والتكوين والابتكار.

أما بالنسبة لحاضنات الأعمال فهي مؤسسات قائمة بذاتها، تعمل على توفير حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار، خاصة الرياديين الذي يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق، غرضها تحقيق تنمية مستدامة للمؤسسات الصغيرة وخاصة الناشئة منها، وقد تكون تهدف إلى تحقيق الربح.

قامت الدولة الجزائرية بإنشاء العديد من مراكز التسهيل وحاضنات الأعمال حيث وصل عدد مراكز تسهيل في شهر ماي 2009 إلى 14 مركزا، كما تم إنشاء 14 مشتلة وحاضنات للمؤسسات في أهم الأقطاب الصناعية الجزائرية.

وعموما تساهم هذه الحاضنات والمشاتل في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصمودها في السنوات الأولى من تأسيسها عن طريق المساعدات التي تقدمها لتلك المؤسسات.[1]

المبحث الثاني: استراتيجيات ترقية الصادرات وقيود التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

[1] طالبي خالد، مرجع سابق، ص 170.

تسعى الدولة الجزائرية إلى النهوض بقطاع الصادرات من خلال اتباعها مجموعة من استراتيجيات التي تحاول من خلالها ترقية الصادرات وزيادة مستوياتها من خلال إنشاء مجموعة من هيئات لترقية الصادرات.

ورغم كل هذا لم تستطع الجزائر تسجيل نتائج جيدة في مجال التصدير هذا راجع إلى مجموعة المشاكل والقيود التي تحول دون عمليات التصدير للمنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية.

المطلب الأول: استراتيجية ترقية الصادرات

قامت الجزائر بتأسيس صناديق ودواوين قصدالدفع بقطاع الصادرات نذكرها كالتالي:

1 -الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE):

الذي تم تأسيسه بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للصادرات في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات للدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أوتقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة وهناك خمس مجالات إعانة مقررة:[1]

- أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية.
- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج.
- تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير.

[1] بهلول مقران، علاقة الصادرات بالنموالاقتصادي خلال الفترة 1970-2005، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010-2011، ص 60.

- تمويل التكاليف المتعلقة بتكاليف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.

وحسب قانون المالية لسنة 1997 فإن المصاريف التي يعطيها الصندوق الخاص بترقية الصادرات توجه لـ:

- المشاركة في الأسواق والمعارضة المقامة في الخارج منها المتخصصة والمعتمد من طرف المعارض الدولية والتي تهدف إلى ترقية التجارة الخارجية.
- بالنسبة للمعارض الأجنبية فإن تكاليف إيجار الأماكن الخاص بالعرض وتكاليف النقل والعبور يقوم بتغطيتها الصندوق.
- يلعب الصندوق دور الممول لعمليات التصدير والتظاهرات والمعارض بغية ترقية الصادرات، ولكن عدم توفر السيولة الكافية جعل دوره محدود بالإضافة إلى سوء استعمال الصندوق، مما أدى إلى عدم تقديم مساعدات محسوسة للمصدرين وذلك نتيجة نقص الوسائل الضرورية.

2-الديوان الوطني للمعارض والتصدير:

تأسس هذا الديوان بمرسوم 87/63 المؤرخ في 03 مارس 1987 والذي تم تغيير تسميته في 1994/12/24 من الديوان إلى الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير، ويعمل على ترقية الصادرات من خلال تنظيم سلسلة من المعارض الوطنية والدولية، ومساعدة الشركات المهتمة بعملية التصدير بعرض منتجاتها في المعارض الدولية والجهوية.[1]

3-المركز الوطني لرصد الأسواق الخارجية والصفقات العمومية:

[1] بهلول مقران، مرجع سابق، ص 61.

تم إنشاء هذا المركز بمقتضى المرسوم رقم 135/90 المؤرخ في 20 شوال عام 1410 الموافق لـ 15 ماي 1990 ومن أبرز المهام التي يقوم بها المركز نجد:[1]

- رصد وتحليل الأوضاع الهيكلية والظرفية للأسواق العالمية بهدف تسهيل نفاذ المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية.
- توفير المعلومات التي من شأنها أن تساعد المتعاملين الاقتصاديين على تقييم عمليات الاستيراد وترشيدها.

4-الديوان الوطني لترقية التجارة الخراجية PROMEX:

أنشأ هذا الديوان بموجب المرسوم التنفيذي رقم 397/96 في 1996/10/01 وقد حددت المادة الرابعة من المرسوم مهام الديوان كما يلي:[2]

- وضع برامج لتنمية وتحفيز المبادلات الخارجية الدولية بصفة عامة وتنمية الصادرات خارج المحروقات على الخصوص و العمل على تدعيمها.
- رصد وتحليل الأوضاع الهيكلية والظرفية التي تمر عليها الأسواق العالمية بهدف تسهيل نفاذ المنتجات الجزائرية إلى الأسواق العالمية وفي سنة 2004 تم تحويل الديوان إلى وكالة (Olzex) طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 4-174 المؤرخ في 12 جوان.

5-إعادة تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية:

أعادت سلطة التعديل الهيكلي تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخراجية بمقتضى المادة الثامنة من المرسوم التنفيذي رقم 207/94 المؤرخ في 1994/07/16 حيث تم تكليف الوزارة بمهمة ترقية التبادل التجاري مع الخارج مع رغبة السلطة في تجنيد الوزارة لخدمة

[1] المرجع نفسه، ص 62.

[2] المرجع نفسه، ص 62.

سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات إذ أصبحت الوزارة أداة لتوجيه الأعوان الاقتصاديين نحوالتصدير.[1]

6-الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة:

أنشأت هذه الغرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93/96 المؤرخ في 1996/03/03 وقد كيفها المشرع على أنها هيئة عامة ذات طابع صناعي تجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع لوصاية وزارة التجارة وتتمثل مهامها في القيام بأي عمل يهدف إلى ترقية وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية وتوسيعها نحوالأسواق الدولية، ولهذا الغرض تقوم الغرفة بتنظيم الملتقيات والتظاهرات الاقتصادية داخل التراب الوطني وخارجه،مع إقامة المعارض وإنجاز الدراسات الخاصة بترقية المنتوجات الوطنية في الأسواق الخارجية وتقديم الاقتراحات بتسهيل عمليات التصدير وكذلك إبرام اتفاقيات ثنائية مع الغرف التجارية الأجنبية ويمكن للدولة استشارتها بشأن الاتفاقيات التجارية المزعوم إبرامها مع الشركاء الأجانب.[2]

7-الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات:

تم إنشاء هذه الشركة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 208/96 المؤرخ في 1996/06/05 وتهدف الشركة إلى تغطية مخاطر التصدير وتخضع هذه التغطية إلى المرسوم التنفيذي رقم 235/96 المؤرخ في 1996/07/02 والمتعلق بشروط وكيفيات تغطية المخاطر الناجمة عن التصدير وتقسيم هذه المخاطر إلى مخاطر تجارية وأخرى سياسية أما فيما يخص الضمانات المقدمة فهي:[3]

- ضمان ضد خطر القرض.

---

[1] بهلول مقران، المرجع السابق، ص 63.

[2] المرجع نفسه، ص 63.

[3] بهلول مقران، مرجع سابق، ص 63-64.

- ضمان ضد خطر التصنيع.
- ضمان خاص بالالتزام وبالكفالة، الخاصة بالعقود التجارية الدولية.

المطلب الثاني: مشاكل التصدير في الجزائر

إن التأكيد على الطابع الاستراتيجي الذي تمثله الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري يهدف أساسا إلى إظهار ثقل وعبء الصادرات خارج المحروقات ومدى تأثيرها على التبادل الخارجي للجزائر واعتناقاتهاله، فالمرحلة الطويلة من الاستقرار التي ميزت هذا القطاع، رغم حيويته في اقتصاديات كل بلد، أدى إلى الاعتقاد بأن الفشل قدر محتوم ثم الاستسلام له، هذا ما ظهر من خلال سلوك وتصرفات الأعوان الاقتصاديين مما أدى بالاقتصاد الجزائري إلى تسجيل نتائج ضعيفة جدا في مجال التصدير هذا ما يجعلنا نتناول مشاكل التصدير في الجزائر انطلاقا من زوايا عدة.[1]

1. المشاكل على المستوى الجزئي:

- غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعلنة ومعروفة من طرف كل الدوائر والمستويات والمصالح والأفراد.
- تطبيق عشوائي وغير منتظم الإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف.
- عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات.
- عدم توافر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي تربط بالعملية الإنتاجية وموقع السلع في السوق.

[1] وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنموالاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث عدد 2002/01، جامعة ورقلة، ص 12.

- غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار كأسلوب عملي يمكن للمؤسسة الجزائرية من تحضير المنتوج الذي يتلاءم ومتطلبات الوضع الحالي.

2. المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي:[1]

- غياب استراتيجية محددة المعالم للتصدير أوعلى الأقل تغطية الحاجيات المحلية والذي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات وتحقيق تنافسية تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي و التشابك والتداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية.
- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.

فهذا النقص لا يسمح بتعزيز مجهودات المؤسسات المهتمة بالتصدير لاستغلال الفرص العديدة التي يمكن أن تتواجد على مستوى الأسواق الخارجية.

- وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أوالخارجي.
- سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات.
- ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المختصة لذلك والتي تعتبر أداة أساسية وضرورية لتطوير نشاطات التصدير لأن ارتفاع تكاليف النقل يترتب عليها ارتفاع التكاليف التسويقية وبالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير (بسبب عدم انتظام برامج توجيه الرحلات ونقص خطوط لموجهة التصديروعدم تخصيص بعض أرصفة الموانئ لعمليات التصدير فقط).

[1] وصاف سيعدي، مرجع سابق، ص 13.

- عدم الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي وما يمكن أن تقدمه من معلومات للمؤسسات، بحيث أصبح الحصول على المعلومات عن الأسواق الخارجية من أهم المشكلات التي تواجه المصدر الجزائري نظرا لنقص خبرته بالدراسات التسويقية.

3. المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي:

يتميز المحيط المؤسساتي التشريعي للصادرات خارج المحروقات بالخصائص التالية:[1]

- التشابك والتداخل في المهام الموكلة للهيئات والهياكل المدعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات،بيّن الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية (PROMEX) والغرفة الوطنية للتجارة والشركة الوطنية للمعارضوالتصدير (SAFEX) مما أدى إلى غياب التنسيق والتضارب في الأرقام المقدمة،وأدى إلى صعوبة تقييم الوضعية وصعوبة تحقيق الأهداف المسطرة خاصة من طرف الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية (PROMEX) باعتباره هيئة أصبحت تواجه استراتيجيات مختلف الأعوان الاقتصاديين في مجال التصدير وهوالوسيط أين تتقاطع فيه انشغالات أهم مراكز التأثير والقرارات في مجال التجارة الخارجية،وفشله لحد الآن في إنشاء شبكة معلومات وطنية تمكن من توفير المعلومات القانونية والتشريعية الدقيقة والموحدة عن الهيئات والمؤسسات الاقتصادية لتصبح إحدى الأدوات الرئيسية في مجال اتخاذ قرارات تخص ترقية الصادرات خارج المحروقات.

-غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية مما يخدم الصادرات خارج المحروقات.

[1] وصاف سعيدي، مرجع سابق، ص 13-14.

وفي الأحيان نجاحها في الداخل دفع المؤسسات إلى التصدير وزيادة أدائها التصديري بالنسبة للمؤسسات التي دخلت ميدان التصدير ليعتبر عنصرا أساسيا في سياسة التجارة لأي بلد، لهذا هناك محاولات لقياس القدرة التصديرية لمؤسسة من خلال التشخيص التصديري.

إلا أنه عند قياس الوضعية المالية لقوة أوضعف مؤسسة أي العوامل الداخلية،فلا يجب إغفال عوامل المحيط والبيئة التي تعمل فيهما المؤسسة .

إن خصائص المنتجات والقدرة التنافسية وجودة قوة البيع لا يمكن إدراكها إلا بعد المواجهة لبيئة أومحيط تنافسي معين، فالتصدير يتطلب التنسيق بين ثلاثة مجموعات أساسية هي وسائل المؤسسة، خصائص السوق الخارجية وكذا أهداف سياسة التصدير.

المطلب الثالث: قيود التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

تزخر الجزائر بإمكانيات هائلة تؤهلها لتبوء مكانة مرموقة ضمن الدول المصدرة،ورغم فرص نجاح عملية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، فإن هذه العملية تواجه عددا من القيود والتي غالبا ما تؤدي إلى الفشل في تحقيق الهدف المنشود، هذه القيود يمكن إجمالها في:[1]

1. القيود السياسية والقانونية:

تتمثل هذه القيود في الخسائر التي يمكن أن تلحق بالمنظمة في حال صدور قوانين وتشريعيات جديدة تتعاكس مع بعض أوكل أهداف المؤسسة، ونذكر من بين هذه القيود التأميم والمصادرة والتصفية للمشروعات و القيود المفروضة على الملكية الأجنبية والتعامل في النقد

[1] جمال خنشور، حمزة العوادي، نحوإرساء استراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 7العدد 2، 2014، جامعة بسكرة وجامعة أم البواقي، ص 50.

الأجنبي والشروط الموضوعة على استخدام المكون المحلي، واتجاهات النقابات والتعريفة الجمركية وغيرها.

2. قيود بيئة الاستثمار:

لقد فشلت الصادرات غير النفطية في التموقع في الأسواق الدولية، رغم الدعم الحكومي الكبير الذي وجه لها مثل: برنامج الإصلاحات الرامية إلى رفع القدرات التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحسين بيئة الأعمال من خلال التوعية، التدريب، وتوجيه الشركات المصدرة أوالمحتمل تدويل أنشطتها فضلا عن تنوع في برامج التأهيل بالإضافة لما سبق فقد صنف تقرير بيئة الأعمال Doing business 2011 الصادر عن البنك الدولي الجزائري في المركز 148 من بين 184 دولة شملتها الدراسة، أي أقل من خمسة مراتب مقارنة بعام 2010 وفي نفس التقرير احتلت الجزائر المرتبة 127 فيما يتعلق بالتجارة الخارجية حيث سجلت خسارة بأربعة مراتب مقارنة بالعام السابق، أما بالنسبة للشركات الراغبة في التصدير فهي لا تزال تواجه بيروقراطية كبيرة، فيجب عليها ملأ ثماني وثائق، و الانتظار لمدة سبعة عشر يوما، كما تبلغ تكلفة الحاوية الواحدة 1248 دولار وعلاوة على ذلك فإن بيانات وكالة التجارة الخارجية ALgex تبين أن المصدرين هم أقل عددا إذ لا يتجاوز عددهم 350 مصدر في عام 2010، بالمقابل عددهم 450 مصدر في 2008، ويمكن تفسير هذا الانخفاض الحاد في عدد المصدرين إلى ارتفاع معدل وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية فحسب بيان المدير العام للوكالة الوطنية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة فإن حوالي 30000 شركة تغلق أبوابها كل عام .[1]

3. القيود التجارية:

[1] جمال خنشور ، المرجع السابق، ص 50.

تتمثل مصادر القيود التجارية أساسا في نقص التموين بالمواد الأولية، المنتوجات نصف المصنعة المستوردةوارتفاع أسعارها، حالة النسب المحققة في مجال التصدير والتي لا يمكن الاعتماد عليها في تمويل نشاطات المؤسسة بالعملة الصعبة، عدم امتلاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المعلومات والبيانات الكافية عن الأسواق الدولية التي تمكنها من اتخاذ قرار الاستثمار على أسس اقتصادية رشيدة، مما يترتب عنه عدم إدراك صاحب المؤسسة للفرص المتاحة أوجدوى التوسعوتنويع النشاط.

يضاف لما سبق انعدام الخبرة لدى المؤسسات المصدرة والتي تحول دون تموقعها في الأسواق الأجنبية لمدة أطول علاوة على ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك، والذي يترتب عنه ارتفاع التكاليف التسويقية وبالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير عدم انتظام برامج الرحلات نقص الخطوط الموجهة للتصدير، وعدم تخصيص بعض أرصفة الموانئ للعمليات التصديرية فقط، غياب الهياكل التي تتكفل بوظيفة التصدير داخل المؤسسات وانعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي وخدمات ما بعد البيع، فالصادرات لا يمكن تحقيقها دون وضع مصلحة لخدمة ما بعد البيع ناهيك عن غياب الإبداع والابتكار بسبب ضعف ميزانية البحث والتطوير.[1]

4. القيود الثقافية:

وهي القيود الناجمة عن التباين والاختلاف في أذواق المستهلكين، والتباين الثقافي والمعرفة بين السوق المحلي والأجنبي، والتي تؤثر على تدفق المعلومات ووضع القرار في المعاملات الدولية.[2]

5. القيود المرتبطة بالمنافسة:

[1] المرجع نفسه، ص 50-51.

[2] جمال خنشور ، المرجع السابق، ص 51.

والتي تتمثل أساسا في المنافسة غير المتكافئة في بعض الأسواق على غرار السوق الأوروبية بين الشركات المتواجدة بالسوق المستهدف والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية،إذ يمتلك الطرف الأول الكفاءة العالية في الإنتاجية المرتفعة والقدرة التنافسية والتكنولوجية الإدارية والتسويقية الكبيرة،بينما يعاني الطرف الثاني من محدودية الإمكانيات على كافة المزايا التي يتمتع بها الطرف الأول، بالإضافة إلى مشكل التكيف الهيكلي لنظم الإنتاج والتسويق في المدى القصير مع السوق الأجنبي خصوصا في ظل غياب الدراسات اللازمة عن الأسواق الخارجية وعدم وجود نظام المعلومات التسويقية والتصديرية، قصر النظم الاستراتيجية لدى المؤسسات الجزائرية فهي إذن لا تأخذ بعين الاعتبار في تقسيماتها بناء استراتيجيات للتصدير منذ البداية ولكنها تكتفي بالبحث عن أسواق دولية في إطار التظاهرات الاقتصادية فقط، هذا فضلا عن عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير العالمية من حيث الجودة، الأمر الذي يجعل نتائج المنافسة محسومة لصالح الطرف القوي، وفي هذا السياق يتوقع الخبراء بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بوضعها الحالي غير المؤهل للمنافسة واحتلال مكانة في الأسواق الدولية في حالة توجهها نحوالتصدير سوف تشهد تدنيا تدريجيا في الإنتاج والعائد، ناهيك عن احتمالات انسحابها من الأسواق الدولية والمحلية بالأخص في ظل الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، الأمر الذي قد يترتب عليه إما الخروج من السوق أوالتحول إلى أنشطة أخرى.

ويجدر بالذكر في الأخير أن حدة تأثير هذه القيود تختلف باختلاف درجة التعمق في خدمة السوق وبمعنى آخر درجة التصدير، فالدخول التدريجي للسوق الأجنبي عن طريق الاستثمار غير المباشر يواجه مخاطر أقل كثيرا من الدخول عن طريق الاستثمار المباشر، وحتى على مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر فإن دخول أسواق عن طريق التملك الكامل للمشروع.

كما تواجه الشركات التي تدخل السوق الأجنبي لأول مرة الكثير من القيود فضلا عن القيود المرتبطة بالمنافسة فإنها تواجه مخاطر سياسية وقانونية "القيود المفروضة على الاستثمار والإجراءات والقوانين التي تفرضها حكومات الدول المضيفة".[1]

[1] جمال خنشور، المرجع السابق، ص 51-52.

المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات في الجزائر (2000-2014).

تعتمد الجزائر على قطاع المحروقات بصورة أساسية في الاقتصاد الوطني بالنظر إلى الضعف الذي تشهده معظم مؤسساتها رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة لترقيتها.

وعليه فإن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على رفع مستويات الناتج الداخلي الخام ومستوى التشغيل لنهوض بالاقتصاد وكذا لرفع من مستوى الإنتاج لتحسين وتنويع صادراتها.

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والتشغيل.

تساهم المؤسسات بدور فعال في الناتج الداخلي الخام وكذا في التشغيل من خلال توفير فرص عمل، إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية المستحدثة لمناصب الشغل والجداول التالية توضح لنا تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام والتشغيل (العمالة).

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام.

جدول رقم (03): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب القطاع القانوني

(2003-2013)

السنة / القطاع	2003		2004		2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012		2013	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
مساهمة م ص م الخاصة في PIB	1884.2	77.1	2146.8	78.2	2364.5	78.4	2740.06	79.56	3153.77	80.9	3574.08	82.45	4162.02	83.59	4681.68	84.98	5137.46	84.77	5813.02	87.99	6741.19	88.30
مساهمة م ص م العمومية في PIB	550.6	22.9	598.6	21.8	651	21.6	704.05	20.44	749.86	19.1	760.92	17.55	816.8	16.4	827.53	15.02	923.34	15.23	793.38	12.01	893.24	11.70
المجموع	2434.8	100	2745.4	100	3015.5	100	3444.11	100	3903.63	100	4335	100	4978.82	100	5509.21		6060.8	100	6606.4	100	7634.43	100

المصدر: عثمانية رؤوف، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016 ، ص 115.

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام غير النفطي (خارج المحروقات) في تزايد مستمر حيث انتقلت من 2434.8 مليار دينار جزائري سنة 2003 إلى 7634.43 مليار دينار جزائري سنة 2013، كما يغلب على هذه المساهمة القطاع الخاص حيث بلغ سنة معتبر في الناتج الداخلي الخام قدرت بـ 6741.19 مليار دينار سنة 2013 مقارنة بمساهمة القطاع العام المقدرة بـ 893.24 مليار دينار جزائري سنة 2013، حيث بلغ متوسط مساهمة القطاع الخاص خلال هذه الفترة المدروسة 82.53% أما نسبة مساهمة القطاع العام فبلغ متوسطها 17.47%وهذا ما يبنيه الشكل التالي:

الشكل رقم 02: نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال (2003-2013)

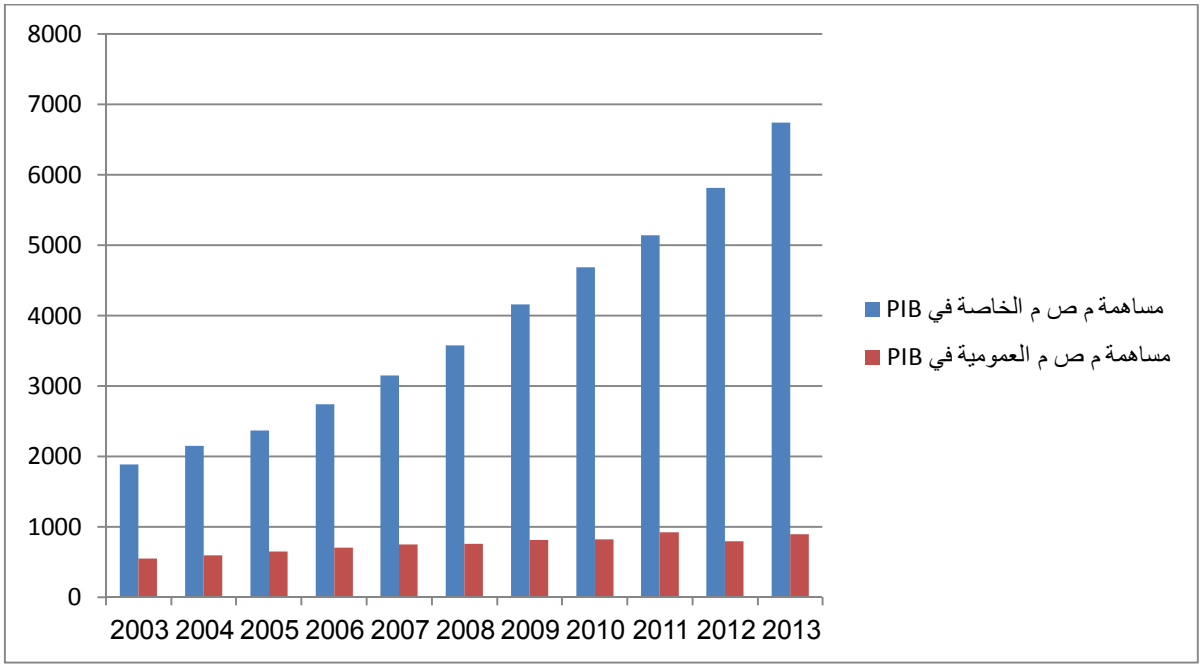

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم (03).

جدول رقم (04): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العمالة في الجزائر خلال الفترة (2009-2012).

السنوات / المؤسسات	2009	2010	2011	2012
الخاصة	1494949	1577020	167611	1728046
العامة	51635	48656	48086	48415
المجموع	1546584	1625685	1724198	1776461

المصدر: أحمد غراب، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات غير النفطية –حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة الجزائر03 ،2016،ص 162.

من خلال الجدول نلاحظ تطور حجم التشغيل من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغ 1546584 سنة 2009 لينتقل إلى 17764615 سنة 2012، أي ما يعادل زيادة قدرت بنسبة 14.8%.

وأخيرا نشير إلى أن البرنامج الخماسي (2010-2014) الذي أقررت السلطات العمومية والهادف إلى إحداث 200000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من شأنها أن توظف حوالي مليون شاب عاطل عن العمل.

المطلب الثاني: تطور هيكل الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

تنقسم الصادرات الجزائرية إلى قسمين هما: صادرات قطاع النفط (مؤسسات كبيرة)، وصادرات خارج قطاع النفط (مؤسسات صغرية ومتوسطة) وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (05): هيكل الصادرات الجزائرية من 2000 إلى 2012/مليون دولار أمريكي.

السنوات	صادرات م ص م		صادرات نفطية		إجمالي الصادرات
	القيمة	النسبة من الإجمالي (%)	القيمة	النسبة من الإجمالي (%)	
2000	609	2.78	12311	97.22	21921
2001	643	3.36	18518	96.65	19160
2002	700	3.72	18135	96.26	18840
2003	672	2.73	23905	97.26	24578
2004	841	2.59	31596	97.4	32438
2005	906	1.49	45733	98.05	46614
2006	1184	2.17	53427.9	97.83	54613
2007	1332	2.21	58833.4	97.79	60163
2008	1893	2.42	76340	97.58	78233
2009	1047	2.40	42642	97.60	43689
2010	1819	3.13	56209	96.87	58028
2011	2062	2.80	71427	97.19	73489
2012	2187	2.90	71794	97.04	73981

المصدر:أحمد غراب، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات غير النفطية –حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة الجزائر03 ،2016، ص 202.

من خلال الجدول نلاحظ أن صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000–2012 سجلت أعلى قيمة لها سنة 2012 من إجمالي الصادرات قدرت بـ 73981مليون دولار، مقارنة مع سنة 2000 التي سجلت قيمة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة21921مليون دولار.

وعليه يمكن القول أن صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور خلال هذه الفترة.

وللتوضيح أكثر نورد الجدول التالي:

الشكل رقم (03): تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لفترة (2012-2000)

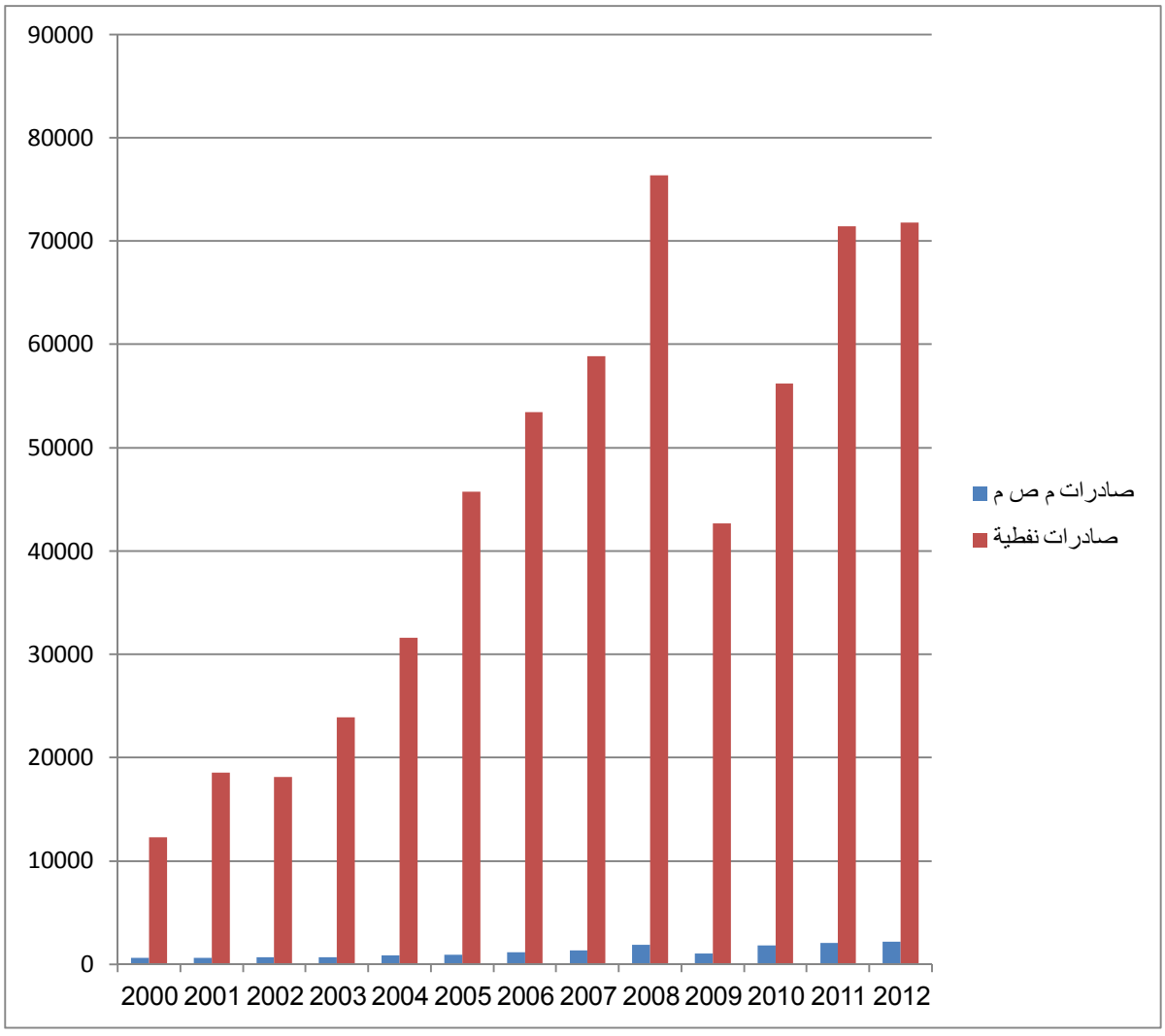

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول رقم (05)بالاعتماد على برنامج EXCEL

من خلال الشكل نلاحظ أن قيمة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهدت تطور خلال الفترة 2000-2012 حيث سجلت في سنة 2000 معدل قدره 609 مليون دولار بينما سجلت في سنة 2012 ما قيمته 2187 مليون دولار وعليه يمكن القول بان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في حجم الصادرات بنسب ضئيلة مقارنة بالإجمال الصادرات.

الجدول رقم (6): نسبة الصادرات خارج المحروقات من الصادرات الكلية في الجزائر.

السنوات	النسبة %
2000	2.78
2001	3.39
2002	4.15
2003	2.73
2004	2.36
2005	1.97
2006	2.12
2007	2.21
2008	2.44
2009	2.36
2010	2.67
2011	2.81
2012	2.87

المصدر: العويطي نصيرة، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التجارية تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والجارية وعلوم التسيير، 2013-2014، ص 93.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تبقى هامشية مقارنة بالحجم الإجمالي للصادرات الكلية حيث لا تتعدى 4%رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة للنهوض بالاقتصاد الوطني وهذا راجع إلى :

- ضعف تواجد المؤسسات الوطنية .
- القيود التجارية المفروضة من بعض الدول على الوطن.
- المنافسة الشديدة من طرف المنتوج الأجنبي للمنتجات الوطنية.
- ضعف الانتاج الوطني وعدم توافقه مع المقاييس العلامية.

المطلب الثالث: التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات النفطية وغير النفطية الجزائرية.

تحظى الجزائر بمجموعة من الخيرات من بينها المنتجات النفطية التي تمثل الركن الأكبر من إجمالي صادراتها وكذلك مجموعة من المنتجات التي تقوم بترويجها وتصديرها إلى مجموعة من بلدان العالم وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى مجموع التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر النفطية وغير النفطية.

أولا: التركيب السلعي للصادرات النفطية وغير النفطية الجزائرية.

الجدول رقم (7): تطور التركيب السلعي للصادرات الجزائرية/مليون دولار أمريكي.

		المواد الغذائية	الطاقة والزيوت	المواد الخام	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية	الصادرات الإجمالية
2000	القيمة	32.00	21419.00	44.00	465.00	11.00	47.00	13.00	22031.00
	النسبة %	0.15	97.22	0.2	2.11	0.05	0.22	0.06	100.00
2001	القيمة	28.00	18484.00	37.00	504.00	22.00	45.00	12.00	19132.00
	النسبة %	0.15	97.22	0.2	2.11	0.05	0.22	0.06	100.00
2002	القيمة	35.00	18091.00	51.00	551.00	20.00	50.00	27.00	18825.00
	النسبة %	0.11	93.31	0.18	2.93	0.06	0.27	0.11	100.00
2003	القيمة	48.00	23939.00	50.00	509.00	1.00	30.00	35.00	24612.00
	النسبة %	0.12	97.66	0.21	1.71	0	0.22	0.09	100.00
2004	القيمة	59.00	31302.00	90.00	571.00	/	47.00	14.00	32083.00
	النسبة %	0.13	97.47	0.3	1.66	0	0.40	0.05	100.00
2005	القيمة	67.00	45094.00	134.00	651.00	/	36.00	19.00	46001.00
	النسبة %	0.08	98.03	0.15	1.43	0	0.29.	0.03	100.00
2006	القيمة	73.00	53429.00	195.00	828.00	1.00	44.00	43.00	54613.00
	النسبة %	0.13	97.83	0.13	1.52	0	0.36	0.08	100.00
2007	القيمة	88.00	58831.00	169.00	993.00	1.00	46.00	35.00	60163.00
	النسبة %	0.08	97.79	0.15	1.65	0	0.28	0.06	100.00
2008	القيمة	119.00	77361.00	334.00	1384.00	1.00	67.00	32.00	79298.00
	النسبة %	0.08	97.56	0.15	1.75	0	0.42	0.04	100.00
2009	القيمة	113.00	44128.00	170.00	692.00	/	42.00	49.00	54194.00
	النسبة %	0.11	97.64	0.25	1.53	0	0.38	0.09	100.00
2010	القيمة	315.00	55527.00	94.00	105600	1.00	30.00	30.00	57053.00
	النسبة %	0.06	97.42	018	173	0	0.57	0.05	100.00
2011	القيمة	355.00	71427.00	161.00	1496.00	/	35.00	15.00	73489.00
	النسبة %	0.48	97.19	0.22	2.04	0	0.05	0.02	100.00
2012	القيمة	313.00	71794.00	167.00	1660.00	1.00	30	16.00	73981.00
	النسبة %	0.42	97.04	0.23	2.24	0	0.04	0.02	100.00

المصدر: نصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2014، ص 131.

من خلال الجدول رقم (7) لنا أن مجموعة السلع المصدرة هي عبارة عن طاقة وزيوت التشحيم والتي تحتل المرتبة الأولى في مجموعها بنسبة 97.36%طيلة الفترة الممتدة من 2000 إلى 2012 حيث انتقلت من 21419 مليون دولار سنة 2000 إلى 71794 مليون دولار سنة 2012 وبلغت أعلى قيمة لها في سنة 2008 بقيمة 77361 مليون دولار بنسبة 97.56%.

أما المنتجات نصف المصنعة فتحتل المرتبة الثانية من إجمالي الصادرات والمرتبة الأولى من الصادرات خارج المحروقات من حيث القيمة والنسبة وعليه عرفت هذه الأخيرة انتعاشا مستمرا خلال هذه الفترة من انتقالها سنة 2000 بقيمة 465 مليون دولار وبنسبة 2.11% إلى 1660 مليون دولار ونسبة 2.26% سنة 2012.

فيما تأتي المواد الخام في المرتبة الثالثة من إجمالي الصادرات والمرتبة الثانية من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال هذه الفترة، وبلغت في سنوات الأخيرة أعلى قيمة لها في سنة 2008 بقيمة 334 مليون دولار ونسبة 0.15% من إجمالي الصادرات ونسبة 17.27%من الصادرات خارج المحروقات.

أما المواد الغذائية فكانت قريبة من حيث القيمة والنسبة بالمواد الخام خلال الفترة 2000-2012 حيث شهدت تطور ملحوظا لتنتقل من 32 مليون دولار ونسبة 0.15%سنة 2000 إلى 355 مليون دولار و315 مليون دولار خلال سنتي 2011 و2012 على التوالي، حيث تضاعفت بأكثر من عشر مرات لتحتل في سنتين الأخيرتين من هذه الفقرة المرتبة الثانية من حيث صادرات غير نفطية بنسبة 0.48%و0.42 % لسنتي 2011 و2012 على التوالي أما المنتجات الصناعية والتجهيزات الفلاحية وسلع الاستهلاكية هي تحتل مراتب الأخيرة بنسب ضئيلة وضعيفة لا تتجاوز 0.1% من إجمالي الصادرات خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (8): التركيب السلعي للصادرات الجزائرية سنة 2013 /مليون دولار

التعيين	الفترة
المواد الغذائية	402
الطاقة والزيوت	63752
المواد الخام	109
المنتجات نصف المصنعة	1610
سلع التجهيز الفلاحي	/
سلع تجهيز الصناعي	27
سلع استهلاكية	17
المجموع	65917

المصدر: بورحلة ميلود، بوطوبة محمد، أثر الصادرات على النموالاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، دارسة قياسي- مجلة الاقتصادية شمال إفريقيا العدد الثالث عشر، المركز الجامعي بتندوف، المركز الجامعي بغليزان، الجزائر، ص 219.

يظهر من خلال هذا الجدول أن الطاقة والزيوت تبقى في المرتبة الأولى بقيمة 63752 مليون دولار ثم تأتي بعدها المنتوجات نصف المصنعة ثم تأتي المنتوجات الأخرى.

ثانيا:التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية غير النفطية.

الجدول (9): التوزيع الجغرافي للصادرات غير النفطية لفترة (2005-2014) (الوحدة مليون دولار أمريكي)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	%
الأراضي المنخفضة	127	81	139	237	40	169	252	448	658	844	30
إسبانيا	135	190	125	222	156	300	468	500	345	435	15
فرنسا	189	215	353	435	216	224	215	204	163	515	18
إيطاليا	63	115	150	240	93	118	164	149	96	134	5
بريطانيا	19	16	8	6	3	17	27	30	70	85	0
مالطا	3	1	0	3	11	1	0	1	47	0	3
تونس	32	50	60	70	41	60	75	38	42	71	1
المغرب	77	101	108	56	24	30	20	52	41	38	1
العراق	0	0	0	0	0	4	15	78	39	31	1
تركيا	69	114	70	140	70	35	73	13	39	40	1

المصدر: زير ريان، أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر الفترة 2005-2014، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر في علوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص 119.

من خلال الجدول رقم (9) تبين لنا أن الدول الأوروبية تحتل المرتبة الأولى من حيث الصادرات الجزائرية غير النفطية حيث تحتل الأراضي المنخفضة وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا أكبر النسب وهي 30%- 18% -15% على التوالي خلال الفترة الممتدة من (2005-2014) وهذا يرجع إلى أن هذه الدول هي نفسها المستوردة للمنتجات الجزائرية من النفط والغاز الطبيعي كما نلاحظ أن هذه الدول تسيطر على أكثر من نصف إجمالي الصادرات غير النفطية حيث بلغت نسبة هذه الدول حوالي 68%وربما يرجع السبب للمصالح السياسية والاقتصادية للجزائر التي اكتفت بالتعامل مع هذه المجموعة وخاصة دول الاتحاد الأوروبي ويرجع هذا التركيز إلى أسباب تاريخية والاقتصادية وإلى الموقع الجغرافي للجزائر.

الشكل رقم (04) التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية غير النفطية لفترة (2014-2005)

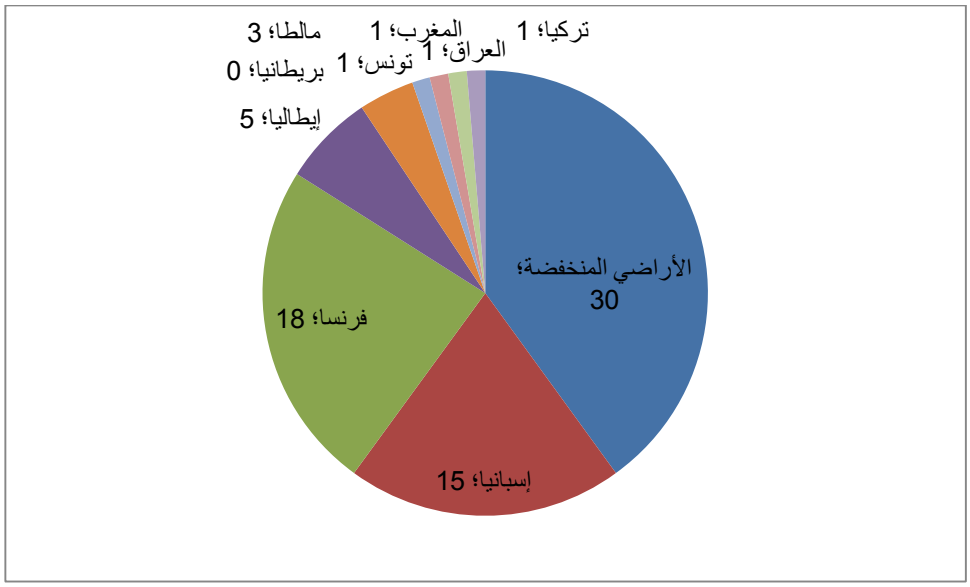

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول رقم (09) بالاعتماد على برنامج EXCEL

الجدول رقم (10): العملاء الرئيسيين لدى الجزائر سنة 2014 –الوحدة مليون دولار أمريكي

السنة	القيمة	STR%
اسبانيا	9713	15.43
إيطاليا	8369	13.29
بريطانيا	5432	8.71
فرنسا	6744	10.71
الولايات المتحدة الأمريكية	4691	7.45
هولندا	5080	8.07
كندا	1547	2.46
برازيل	2709	4.30
تركيا	2905	4.61
الصين	1817	2.89
بلجيكا	2155	3.42
تونس	1584	2.52
البرتغال	163.5	2.60
المغرب	1381	2.19
اليابان	1257	2.00

المصدر: زير ريان، أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النموالاقتصادي –دراسة حالة الجزائر –الفترة 2005–2014،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، ص 120.

من خلال الجدول يمكن القول بأن أهم عميل للجزائر هي اسبانيا بنسبة 15.43% ثم تليها إيطاليا بنسبة 13.29ثم تأتي باقي الدول.

خلاصة الفصل الثاني:

قمنا في هذا الفصل بدراسة واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتوصلنا إلى:

- قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يعتبر قطاعا مهمشا بسبب اعتماد الجزائر نموذج الصناعات المصنعة الكبرى.
- بدأت نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد الاستقلال مباشرة لتمر بعدة مراحل حيث أظهرت الدراسة زيادة معتبرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير في الجزائر وذلك من خلال إنشاء الهيئات ووضع البرامج المؤهلة لها.
- رغم كل ما تتمتع به هذه المؤسسات من مزايا، إلا أنها ما زالت تواجه العديد من المشاكل والصعوبات التي تحول دون تواجدها في الأسواق الخارجية، كارتفاع تكاليف الإنتاج، نقص مصادر التمويل، غياب المعلوماتية.
- عملت الجزائر على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحوالتصدير وذلك من خلال وضع استراتيجيات لحل القيود التصديرية في هذا القطاع.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسب ضئيلة في الناتج الداخلي الخام وتعمل على خلق فرص عمل.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسب قليلة جدا في التصدير مقارنة بالنسبة للصادرات الإجمالية، كون الجزائر اعتمدت على قطاع المحروقات.

الخـــــاتمـــــة

الخاتمة:

تبين من خلال هذه الدراسة أن الدولة الجزائرية تسعى الى ترقية الصادرات خارج المحروقات بغية تنويع الاقتصاد الوطني، ظهر ذلك بشكل جلي في جملة من السياسات

والإجراءات المحفزة على التصدير التي اتخذتها من أجل توسيع مصادر الدخل الوطني وجلب العملات الأجنبية.

إلا أنه يبقى وليومنا هذا الاقتصاد الجزائري يعاني من مشكلة التبعية للريع النفطي والذي تشكل صادراته نسبة **90%** من الصادرات الكلية، في ظل هذا الوضع يستدعي اعادة النظر في السبل الكفيلة بتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وبناء استراتيجية تهدف إلى تنمية صادرات هذا القطاع من أجل تنمية اقتصاد وطني تنافسي منتج للثروة ومناصب الشغل.

النتائج:

من خلال دراسة الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

1. إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من دولة إلى أخرى وذلك راجع إلى استناد كل دولة إلى ظروفها الاقتصادية والاجتماعية.
2. تتجلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمساهمتها في ترقية الصادرات ولو بشكل ضئيل في تطوير معدلات الصادرات خارج المحروقات.
3. هناك مجهود واضح وجلي من الدولة الجزائرية في استحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة لها دور هام في تنمية الصادرات خارج المحروقات إلا أن النسب تبقى ضئيلة.
4. تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتوجه نحو التصدير، من خلال وضع استراتيجيات لحل القيود التصديرية بالنسبة لهذا القطاع من قبل الدولة الجزائرية.

5. ترقية وتطوير الصادرات الجزائرية خارج المحروقات عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر في المرحلة الراهنة خيار استراتيجي، يحتاج إلى العديد من الدراسات والممارسات الداعمة باستثمارات وطنية وأجنبية، مما يمكنها القيام بدورها على أكمل وجه.

الاقتراحات:

على ضوء ما سبق يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

1. تسويق صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها بشكل أوفى نظرا لقدرتها على التأقلم والتكيف مع المستجدات والتغيرات في بيئتها.
2. خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة تهدف لإنتاج سلع بغرض التصدير بشكل أساسي.
3. إنشاء هيئة على مستوى جميع المؤسسات تأخذ على عاتقها، مهام إيداع وتقديم منتوج يتحلى بجميع المواصفات ومقاييس الجودة التي تتوافر في المنتوجات المنافسة الموجودة في الأسواق العالمية.
4. بذل المزيد من الجهود في إطار الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اعتبارها مؤسسات تعمل على الرفع من الصادرات خارج المحروقات.
5. الانفتاح والتعامل مع الأسواق العربية والأفريقية لتصريف المنتجات الجزائرية من أجل رفع الصادرات.
6. إنشاء مؤسسات متخصصة خارج الجزائر تقدم المعلومات اللازمة للمؤسسات عن السلع المطلوبة للتصدير وأماكن تسويقها وتوقيتها.
7. تنظيم المعارض المتخصصة لترويج وتسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونشر المعلومات التسويقية المناسبة لمساعدتهم على تسويق منتجاتهم للأسواق الدولية.
8. إنشاء هيئات تعمل على تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

آفاق الدراسة:

من خلال معالجتنا هذا الموضوع تطرقنا إلى جوانب عدة ولم نتطرق إلى جوانب أخرى، هذه الجوانب قد تكون مواضيع محل الدراسة مستقبلا، وهنا نقترح جملة من المواضيع للبحث:

1. تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوليا.
2. مراقبة ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الدولية.
3. آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق نمو في الصادرات.

قائمة

المـــراجع

قائمــة المراجـــع:

أولا-الكتب:

1. توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، ط1، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009) .
2. خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة(الاسكندرية: دار الجامعة الجديد للنشر، 2013).
3. رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ط1،(مصر: ايتراك للنشر والتوزيع، 2008).
4. طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، ط1،عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع،2009.
5. غول فرحات، التسويق الدولي (مفاهيم وأسس النجاح في الأسواق العالمية)، ط1، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008.
6. مليحة يزيد، أصول وفصول التسويق، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.

ثانيا- الدوريات:

1. بورحلة ميلود، بوطوبة محمد، أثر الصادرات غلى النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990_2013، دراسة قياسية، مجلة الاقتصادية شمال إفريقيا العدد الثالث عشر، المركز الجامعي بتندوف، المركز الجامعي بغليزان_الجزائر.
2. جمال خشور، حمزة العوادي، نحو إرساء استراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 7العدد 2، 2014، جامعة بسكرة وجامعة أم البواقي.
3. منى مسغوني، نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – مجلة الباحث، عدد 10-2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مخبر أداء المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة، كلية العلوم الاقتصادية.

4. وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث عدد 2002/01، جامعة ورقلة.

ثالثا- المذكرات

1. أحمد غراب، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات غير النفطية حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016.
2. بن نذير نصر الدين، دراسة استراتيجية للإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2012.
3. بن نعمان محمد، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا، دراسة حالة ولاية بومرداس (الجزائر)، 2009-2011، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2012.
4. بهلول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010-2011.
5. بوعبد الله هيبة، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008.
6. حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2013.
7. حكيم شبوطي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم

الإقتصادية ،جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،ب ت.

8. زير ريان،أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر2005_2014،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2015.
9. طالبي خالد، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة، الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتورى _قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011.
10. عثمانية رؤوف، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر3،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016.
11. فراجي بلحاج، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر، أطروحة رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2011.
12. قارة ابتسام، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر، (دراسة حالة مستغانم)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012.
13. لعويطي نصيرة، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية ،جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2014.
14. نصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2014.

رابعا- الملتقيات

1. بلال أحمية، دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأوروعربية، مداخلة من الملتقى الدولي:متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17_18أفريل2006،جامعة جيجل.
2. رزيق كمال، عوالي بلال، بين المعوقات والتحديات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق وبعث التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة في المؤتمر الدولي الثالث عشر: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة_الواقع والرهانات، يومي 14و15نوفمبر2016،جامعة لونيسي علي عفرون، البليدة 02.
3. غدير أحمد سليمة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق مداخلة من ملتقى وطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 /2013/05.

تمت بحمد الله

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصاد أي بلد، كونها تعتبر من أهم القطاعات التي يعول عليها في تنمية البلدان خاصة النامية منها، و ذلك لدورها الهام في عملية التنمية الاقتصادية، لذلك حضيت هذه المؤسسات في الآونة الأخيرة باهتمام عالمي و محلي من خلال إعداد برامج و هيئات داعمة، لتجسيدها على أرض الواقع.

والجزائر كدولة نامية ومصدرة للنفط تسعى جاهدة لتنويع صادراتها للخروج من دائرة الأحادية وتجنب الوقوع في أزمات اقتصادية وتعمل على ترقية الصادرات من خلال الاعتماد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمدخل استراتيجي.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التصدير خارج قطاع المحروقات.

abstract

This study aims to highlight the status and reality of small and medium enterprises in the economy of any country, as it is one of the most reliable sectors in the development of countries, especially developing ones, because of their important role in the economic development process. Through the development of supporting programs and bodies, to reflect them on the ground.

As a developing and exporting country, Algeria strives to diversify its exports out of the circle of unilateralism, avoid economic crises and thus promote exports by relying on small and medium enterprises.

Keywords: small and medium enterprises, export outside hydrocarbons sector.